الفصل السادس

البحث في صور البيان

نتابع في هذا الفصل دراسة الزمخشري لصور البيان من التشبيه والمجاز بأقسامه والكناية والتعريض .

وعلينا أن نذكر أن صور البيان في القرآن والأدب قد درست دراسة مفصلة ، وكانت موضع اهتمام المشتغلين بدراسة الأدب ونقده ، ولا شك أنها كانت أوفر حظًّا من الدراسة الخاصة بجمال النظم ، وبلاغة الصوغ ، لأن النحو جذب الباحثين في الصياغة والنظم إلى آفاقه ولون دراستهم بروحه ومزاجه .

وإذا كانت دراسة ألوان البيان دراسة مفصلة قد تمت قبل القرن الذي عاش فيه الزمخشري ، فإننا نرى فيما ذكره الدارسون اختلاف الألوان وتمايز الاتجاهات ، وذلك لأن دراسة الفنون البلاغية تتأثر تأثرًا واضحًا بروح الدارس وذوقه ، لأنها ليست دراسة علمية خالصة ، أعني ليست تحريرًا للقواعد وضبطًا لها فحسب وإنما للطبع فيها نصيب كبير ، لذلك يدرك المتأني فرقًا كبيرًا بين دراسة التشبيه في الكتب المختلفة وإن ذكر الجميع أن التشبيه ينقسم إلى مفرد ومركب ، وحسي وعقلي ، وتشبيه في الشكل ، وفي اللون ، إلى آخر هذه التفريعات العلمية .

وبهذا التصور نحاول أن نبرز دراسة الزمخشري لصور البيان ، تلك الدراسة التي تعكس على صفحتها ذوقه وروحه محاولين المحافظة على صورتها الحقيقية جاهدين في تنسيقها وتنظيمها .

التشبيه :

درس الزمخشري التشبيه المركب والمتعدد والمفرد ، ودرس تشبيه التخييل ، وفرَّق بين الاستعارة والتشبيه ، وبين القيمة البلاغية للقيود في الصورة ، ودرس العلاقة بين الطرفين ، في حال التعدد ، والإفراد والتركيب ، وبيَّن قيمة التمثيل ، كما أشار إلى التشبيه المقلوب .

التشبيه التخييلي :

وهو ما يكون المشبه به أمراً له وجود في طباع الناس من غير أن تقع عليه حواسهم كما في قوله تعالى : ﴿ **طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ** ﴾ (الصافات:٦٥). يقول الزمخشري وشبهه برؤوس: « الشياطين دلالة على تناهيه في الكرامة وقبح المنظر لأن الشيطان مكروه مستقبح في طباع الناس لاعتقادهم أنه شر محض لا يخلطه خير ، فيقولون في القبيح الصورة : كأنه وجه شيطان ، كأنه رأس الشيطان ، وإذا صوَّره المصورون جاءوا بصورته على أقبح ما يقدرون وأهوله ، كما أنهم اعتقدوا في المَلَك أنه خير محض لا شر فيه ، فشبهوا به الصورة المحسنة قال الله تعالى : ﴿ **طَلۡعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ** ﴾ (الصافات:٦٥) وهذا تشبيه تخييلي »[1] .

ويشير إلى هذا اللون من التشبيه في قوله تعالى : ﴿ **قُلۡ أَنَدۡعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسۡتَهۡوَتۡهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلۡأَرۡضِ حَيۡرَانَ لَهُۥٓ أَصۡحَٰبٌ يَدۡعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلۡهُدَى ٱئۡتِنَا** ﴾ (الأنعام:٧١) ، يقول : « كالذي ذهبت به مردة الجن الغيلان في الأرض المهمة

---

(١) الكشاف ٤٧/٣ .

حيران تائهًا ضالاً عن الجادة لا يدري كيف يصنع .. وهذا مبني على ما تزعمه العرب وتعتقده أن الجن تستهوي الإنسان ، والغيلان تستولى عليه كقوله : ﴿ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ ﴾ (البقرة:٢٧٥) [١] . وهذه صورة لها تأثيرها القوي في النفوس وكذلك كل تشبيه يبنى على هذا اللون من الاعتقاد . وهذا يشبه من وجه حكايات «النداهة» في القصص الشعبي وله قيمة بيانية بليغة ، ثم إن له أصلاً من الحقيقة وهو أن الرجل يصيبه دوار من هم ألم به حتى ليتخيل صوتًا يدعوه فيتبعه حتى يهلك به .

المفرد والمركب والمتعدد :

وقد أشار الزمخشري إلى التشبيه المفرد في مواطن كثيرة ، من ذلك ما أشرنا إليه في التشبيه التخييلي في آية رءوس الشياطين . وقد ناقش أبا العلاء في قوله :

حمراءُ ساطعةُ الذوائب في الدُّجَى تَرْمِي بكُلّ شَرَارَةٍ كطِرَافِ

فشبهها بالطراف وهو بيت الأدم في العظم والحمرة وكأنه قصد بخبثه أن يزيد على تشبيه القرآن ، ولتبجحه سوَّل له من توهم الزيادة جاء في صدر بيته بقوله «حمراء» توطئة لها ومناداة لها وتنبيهًا للسامعين على مكانها ، ولقد عمي ـ جمع الله له عمى الدارين ـ عن قوله جل وعلا : ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾ (المرسلات:٣٣) ، فإنه بمنزلة قوله : كبيت أحمر ، وعلى أن في التشبيه بالقصر وهي الحصن تشبيهًا من جهتين : من جهة العظم ومن جهة الطول في الهواء ، وفي التشبيه بالجمالات وهي القلوص تشبيه من ثلاث جهات : من جهة العظم والطول والصفرة ، فأبعد الله إغرابه في طِرافه وما نفخ شدقيه من استطرافه» [٢].

والفرق بين تشبيه الشرارة بالقصر وتشبيهها بالطراف لا يقف عند هذا الظاهر . وذلك لأن تشبيه القرآن فيه تصوير للهول والفزع توحي به ضخامة

---

(١) ينظر الكشاف ٢٤٥/٤ .

(٢) المرجع السابق ٥٤٥/٣ .

القصر وهو يقذف ويرمي به ، وسقوط الطراف ليس كسقوط القصر . على أننا لا نجد مبرراً ـ كما يقول الدكتور أحمد الحوفي ـ لهذه الحملة العنيفة على المعرى فإنه لم يدع أن تشبيهه يسامي تشبيه القرآن الكريم .

ويُرَدِّدُ الزمخشري كثيراً من صور التشبيه في القرآن بين التشبيه المركب والتشبيه المفرق ، وهذا الترديد يرجع إلى الرغبة في تحليل الجزئيات والوقوف عند المفردات ، وهذا الميل نتاج الدراسة اللغوية والنحوية ، إذ أن هذين اللونين من الدراسة يكونان في الدارس ميلا شديداً إلى التدقيق والوقوف عند الجزئيات ، وهذا أدق منهج في فهم التراكيب كما تعتقد وإن عابه المتعجلون .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ أَوْ تَهْوِى بِهِ ٱلرِّيحُ فِى مَكَانٍ سَحِيقٍ** ﴾ (الحج:٣١) : « يجوز في هذا التشبيه أن يكون من المركب والمفرق فإن كان تشبيهًا مركبًا فكأنه قال : من أشرك بالله فقد أهلك نفسه إهلاكًا ليس بعده نهاية بأن صور حاله بصورة من خر من السماء فاختطفته الطير فتفرق مزعا في حواصلها ، أو عصفت به الريح حتى هوت به في بعض المطاوح البعيدة .

وإن كان مفرقًا فقد شبه الإيمان في علوه بالسماء ، والذي ترك الإيمان وأشرك بالله بالساقط من السماء ، والأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير المختطفة ، والشيطان الذي يطوح به في وادي الضلالة بالريح التي تهوى بما عصفت به في بعض المهاوي المتلفة »[1] .

وتشبيه الأهواء التي تتوزع أفكاره بالطير من الاستخراج الدقيق الفطن وقريب منه : سكن طائره وفزع طائره أو طار طائره ، وما يدخل في بابه مما يذكر فيه الطائر في سياق الحديث عن الخواطر .

---

(١) الكشاف ١٢٢/٣ .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثۡبِيتٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ كَمَثَلِ جَنَّةِۭ بِرَبۡوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٞ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ضِعۡفَيۡنِ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ ﴾ (البقرة:٢٦٥) : «والمعنى : مثل نفقة هؤلاء في زكاتها عند الله «كمثل جنة» وهي البستان «بربوة» بمكان مرتفع ، وخصها لأن الشجر فيها أزكى وأحسن ثمرًا ، ﴿ أَصَابَهَا وَابِلٞ ﴾ ، مطر عظيم ، ﴿ فَـَٔاتَتۡ أُكُلَهَا ﴾ ، ثمرتها ، ﴿ ضِعۡفَيۡنِ ﴾ مثلما كانت تثمر بسبب الوابل ﴿ فَإِن لَّمۡ يُصِبۡهَا وَابِلٞ فَطَلّٞ ﴾ فمطر صغير القطر يكفيها لكرم منبتها ، أو مثل حالهم عند الله بالجنة على الربوة ونفقتهم الكثيرة والقليلة بالوابل والطل ، وكما أن كل واحد من المطرين يضاعف أكل الجنة فكذلك نفقتهم كثيرة كانت أو قليلة بعد أن يطلب بها وجه الله ويبذل فيها الوسع زاكية عند الله زائدة في زلفاهم وحسن حالهم عنده»[1].

ويصور القرآن حال المنافقين في صورتين متتاليتين وفي كل صورة منهما إذا نظرت إليها متناسقة متكاملة تصوير قوي وواضح لحيرتهم وضلالهم ، والزمخشري يحاول أن يجد شبهًا بين جزئيات الصورة وأحوال في المشبه ثم يعدل عن هذا إلى المذهب الجزل الذي عليه العلماء لا يتخطونه يقول في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُهُمۡ كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسۡتَوۡقَدَ نَارٗا فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمۡ وَتَرَكَهُمۡ فِي ظُلُمَٰتٖ لَّا يُبۡصِرُونَ ١٧ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ١٨ أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٞ وَرَعۡدٞ وَبَرۡقٞ يَجۡعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمۡ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلۡمَوۡتِۚ وَٱللَّهُ مُحِيطُۢ بِٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾ (البقرة:١٧-١٩) : «فإن قلت : فيم شبهت حالهم بحال المستوقد ؟ قلت : في أنهم غِبُّ الإضاءة خبطوا في ظلمة ، وتورطوا في حيرة ، فإن قلت : وأين الإضاءة في حال المنافق ؟ وهل هو أبدًا إلا حائر خابط في ظلماء الكفر ؟ قلت : المراد ما استضاءوا به قليلا من الانتفاع بالكلمة المجراة على ألسنتهم ، ووراء استضاءتهم بنور هذه الكلمة

---

(١) الكشاف ٥٧/١ .

ظلمة النفاق التي ترمى بهم إلى ظلمة سخط الله وظلمة العقاب السرمدي ، ويجوز أن يشبه بذهاب الله بنور المستوقد اطلاع الله على أسرارهم ، وما افتضحوا به بين المؤمنين ، واتسموا به من سمة النفاق ، والأوجه أن يراد الطبع ، لقوله : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ ﴾ ، وفي الآية تفسير آخر ، وهو أنهم لما وصفوا بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى ، عقب ذلك بهذا التمثيل ليمثل هداهم الذي باعوه بالنار المضيئة ما حول المستوقد ، والضلالة التي اشتروها وطبع بها على قلوبهم بذهاب الله بنورهم وتركه إياهم في الظلمات» (الكشاف ٥٧/١) .

ويقول في الصورة الثانية : «فإن قلت : قد شبه المنافق في التمثيل الأول بالمستوقد نارًا ، وإظهاره الإيمان بالإضاءة ، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار ، فلماذا شبه بالتمثيل الثاني بالصيب وبالظلمات وبالرعد والبرق وبالصواعق ؟ قلت : لقائل أن يقول : شبه دين الإسلام بالصيب لأن القلوب تحيا به حياة الأرض بالمطر ، وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات ، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق ، وما يصيب الكفار من الإفزاع ، والبلايا ، والفتن ، من جهة أهل الإسلام بالصواعق ، والمعنى : أو كمثل ذوي صيب ، والمراد كمثل قوم أخذتهم السماء على هذه الصفة فلقوا منها ما لقوا . فإن قلت : هذا تشبيه أشياء بأشياء فأين ذكر المشبهات ؟ وهلا صرح به كما في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ ﴾ (غافر:٥٨) ، وفي قوله امرئ القيس :

كأن قلوبَ الطيرِ رَطْبًا ويابسًا لدى وَكْرِها العنابُ والحشفُ البالي

قلت : كما جاء صريحًا فقد جاء مطويًّا ذكره على سنن الاستعارة كقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ﴾ (فاطر:١٢) ، ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ ﴾ (الزمر:٢٩) ، والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه أن التمثيلين جميعًا من جملة التمثيلات المركبة دون المفرقة لا يتكلف الواحد

واحد شيء يقدر شبهه به ، وهو القول الفحل والمذهب الجزل ، بيانه أن العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها من بعض ، لم يأخذ هذا بحجزة ذاك ، فتشبهها بنظائرها ، كما فعل امرؤ القيس وجاء في القرآن ، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت ، وتلاصقت ، حتى عادت شيئًا واحدًا ، بأخرى مثلها كقوله تعالى : ﴿ مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ﴾ (الجمعة:٥) الآية ، الغرض تشبيه حال اليهود في جهلها بما معها من التوراة وآياتها الباهرة ، بحال الحمار في جهله بما يحمل من أسفار الحكمة ، وتساوي الحالتين عنده من حمل أسفار الحكمة وحمل ما سواها من الأوقار ، لا يشعر من ذلك إلا بما يمر بدفيه من الكد والتعب ، وكقوله تعالى : ﴿ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (الكهف:٤٥) المراد : قلة بقاء زهرة الدنيا كقلة بقاء الخضر ، فأما أن يراد تشبيه الأفراد بالأفراد غير منوط بعضها ببعض وَمُصَيَّرةً شيئًا واحدًا «فلا» فكذلك لما وصف وقوع المنافقين في ضلالاتهم وما خبطوا فيه من الحيرة والدهشة ، شبهت حيرتهم ، وشدة الأمر عليهم بما يكابد من طفئت ناره ، بعد إيقادها في ظلمة الليل وكذلك من أخذته السماء في الليلة المظلمة مع رعد وبرق وخوف من الصواعق»[1] .

التمثيل والتشبيه :

ذكر العلماء أن الزمخشري لم يفرق بين التشبيه والتمثيل بخلاف عبد القاهر الذي أجهد نفسه في بيان التمثيل وتمييزه من التشبيه الصريح ، وتبعه الرازي والسكاكي والخطيب كلهم يفرقون بين التمثيل والتشبيه الصريح وإن اختلفوا في التحديد ، والزمخشري وتبعه ابن الأثير لم يفرق بينهما ، وللتمثيل مدلولات كثيرة في بلاغة الكشاف وهي أقرب إلى الاستعمال اللغوي فهو يطلقه على التشبيه ، وعلى الاستعارة التمثيلية ، وعلى الاستعارة في المفرد ، وعلى فرض المعاني .

---

(١) الكشاف ١/٨٠ ، ٨١ .

وقد عنيت ببيان رأيه في التشبيه والتمثيل ليتحقق عندي ما ذكره أهل العلم من أنه لا يفرق بينهما ، وكان الذي يثبت هذا هو أن أراه قد أطلق اصطلاح التمثيل على صورة أو صور اتفق على أنها من التشبيه الصريح ، ولا يكفي أن يقول : إن المثل والمثل والمثيل كالشبه والشبه والشبيه . لأن هذه تفسيرات لغوية لا تدل على مفهوم اصطلاح معين ، وقد تسامح أكثر البلاغيين حينما ساقوا مثل هذا القول دليلاً على أن التشبيه والتمثيل عنده سواء ، ولا يكفي كذلك أن يطلق التشبيه على صور التمثيل لعموم التشبيه عند من يفرق بينهما .

وقد قال الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴾ (لقمان:١٩) : « فتشبيه الرافعين أصواتهم بالحمير ، وتمثيل أصواتهم بالنهاق ، ثم إخلاء الكلام من لفظ التشبيه ، وإخراجه مخرج الاستعارة وإن جعلوا حميراً وصوتهم نهاقًا ، مبالغة شديدة في الذم والتهجين ، وإفراط في التثبيط عن رفع الصوت .

وتشبيه الأصوات بالنهاق تشبيه صريح ، ولكن الزمخشري سماه تمثيلاً ، وذلك لأنه ـ كما قالوا ـ لا يفرق بينهما ، ولست أعتقد أن هناك دليلاً واضحًا على صحة هذه الدعوى ـ أعني عدم التفريق بينهما ـ إلا كلامه في هذه الآية فذلك هو الدليل الذي لا يتطرق إليه الاحتمال .

وهذه المسألة مسألة اصطلاحية هينة لا تتصل بأساس من أسس العلم ولذلك نجد الذين يفرقون بين التشبيه والتمثيل يختلفون في وجه الفرق فما كان تمثيلا عند أحدهم لا يكون تمثيلا عند غيره ، ولا ضير على البلاغة في هذا الاتفاق أو الاختلاف .

التصوير والتشكيل :

ويحدثنا الزمخشري عن أثر التشبيه في تصوير المعاني ، وتشخيصها وسوقها في سياق من صنعة الأسلوب تكشفها وتحققها ، وهو في هذا عالم بصير بأحوال الأساليب ، وقيمة فعلها في نفس متلقيها وهذا هو جوهر معرفة

أقدار الكلام ، يقول في هذا : «ولضرب العرب الأمثال ، واستحضار العلماء المثل والنظائر ، شأن ليس بالخفي في إبراز خبيات المعاني ، ورفع الأستار عن الحقائق ، حتى تريك المتخيل في صورة المحقق ، والمتوهم في معرض المتيقن ، والغائب كأنه مشاهد ، وفيه تبكيت للخصم الألد ، وقمع لسورة الجامح الأبي ، ولأمر ما أكثر الله في كتابه المبين ، وفي سائر كتبه أمثاله ، وفشت في كلام رسول الله ﷺ ، وكلام الأنبياء ، والحكماء ، قال الله تعالى : ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ (العنكبوت:٤٣) ومن سور الإنجيل سورة الأمثال ، والمثل في أصل كلامهم بمعنى المثل وهو النظير . يقال : مثل ومثل ومثيل كشبه ، وشبه ، وشبيه ، ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده : مثل ، ولم يضربوا مثلا ولا رأوه أهلا لِلتَّسْيِير ولا جديرًا بالتداول ، والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه ، ومن ثَمَّ حوفظ عليه وحمى من التغيير»[(١)].

وهذا الكلام له صلة ظاهرة بما ذكره عبد القاهر في تأثير التمثيل وأسبابه ثم إنك ترى الزمخشري فيه قد قرأ التوراة وفطن إلى أسلوبها كما ألم بسائر كتب الله وكلام الأنبياء والحكماء . وهذا سبيل العلماء .

ويقول : «والتشبيهات إنما هي الطرق إلى المعاني المحتجبة في الأشياء حتى تبرزها وتكشف عنها ، وتصورها للأفهام»[(٢)].

ويقول : «لأن التمثيل مما يكشف المعاني ويوضحها لأنه بمنزلة التصوير والتشكيل لها ، ألا ترى كيف صوَّر الشرك بالصورة المشوهة»[(٣)].

وهذا لا يخرج عن بيان ما في صور التشبيه من توضيح المعنى وقوة كشفه وتقريره حتى يؤثر في النفس ، وينفذ إلى مواطن الشعور والحس ، بقوة التصوير والتشكيل ، ويقول في تثنية الأمثال والانتقال فيها من البليغ إلى الأبلغ ،

---

(١) الكشاف ٥٤/١ .
(٢) المرجع السابق ٣٥٨/٣ .
(٣) المرجع السابق ٣٧٧/٣ .

كما في آية المنافقين في سورة البقرة : « ثم ثنى الله سبحانه في شأنهم بتمثيل آخر ليكون كشفا لحالهم بعد كشف ، وإيضاحًا غب إيضاح ، وكما يجب على البليغ في مظان الإجمال والإيجاز أن يجمل ويوجز ، فكذلك الواجب عليه في موارد التفصيل والإشباع أن يُفصِّل ويُشبع .. أنشد الجاحظ .

يوحون بالخطب الطِّوال وتارةً وَحْيَ الملاحظ خيفة الرقباء

ومما ثنى من التمثيل في التنزيل قوله تعالى : ﴿ **وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ۝١٩ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ۝٢٠ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ۝٢١ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ** ﴾ (فاطر:١٩-٢٢) [1].

العلاقة بين المشبه والمشبه به :

ولما كان الغرض الأعظم من التشبيه هو الكشف والإيضاح ، كان من الضروري أن تكون الملاءمة بين المشبه والمشبه به ملاءمة واضحة ، حتى يؤدي التشبيه إلى الغرض منه ، فإذا كان المشبه عظيمًا وجب أن يكون المشبه به كذلك ، وإذا كان حقيرًا وجب أن يكون المشبه به كذلك ، والزمخشري يشرح هذه العلاقة ويحوم حول الربط المعنوي أو النفسي بين طرفي التشبيه ، ويتجاوز الربط الشكلي الحسي حين لا يكون مرادًا وحده ، ثم إن النظر إلى العلاقة الحسية وحدها بين الطرفين ليس أمرًا قادحًا في الدراسة البلاغية كما يشيع في كتب كثيرة لأن هذه العلاقة الحسية قد تكون هي مقصد التشبيه ، وجودة الشاعر في مثل هذا تكون بمقدار براعته في بيان مراده ، ولهذا نجد هذه العلاقة وحدها في شعر جيد في عصور العربية المختلفة وعند فحولها الأقدمين من أمثال امرئ القيس وزهير وذي الرمة ، كما نجدها في كلام الله وكلام رسوله ﷺ.

ولعل دراسة الزمخشري للصور القرآنية وهي لا تعتمد في تكوينها وتصويرها غالبًا إلا على هذا الأساس النفسي ، لعل دراسته هذه هي التي حامت به حول هذا الأساس المعنوي المهم .

---

(١) الكشاف ٥٩/١ .

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ (البقرة:٢٦) : « إن التمثيل إنما يصار إليه لما فيه من كشف المعنى ورفع الحجاب عن الغرض المطلوب ، وإدناء المتوهم من المشاهد ، فإن كان المتمثل له عظيمًا كان المتمثل به مثله ، وإن كان حقيراً كان المتمثل به كذلك ، فليس العظم والحقارة في المضروب به المثل إذن إلا أمراً تستدعيه حال المتمثل به ، وتستجره إلى نفسها ، فيعمل الضارب للمثل على حسب تلك القضية، ألا ترى الحق لما كان واضحًا جليًّا أبلج كيف تمثل له بالضياء والنور، وإلى الباطل لما كان بضد صفته كيف تمثل له بالظلمة ، ولما كانت حال الآلهة التي جعلها الكفار أندادًا لله تعالى لا حال أحقر منها وأقل ، ولذلك جعل بيت العنكبوت مثلها في الضعف والوهن ، وجعلت أقل من الذباب ، وأخس قدراً ، وضربت لها البعوضة فالذي دونها مثلاً ، لم يُسْتَنكر ولم يُسْتَبْدع ، ولم يقل للمتمثل : استحى من تمثيلها بالبعوضة ، لأنه مصيب في تمثيله ، محق في قوله ، سائق للمثل في قضية مضربه ، محتذ على مثال ما يحتكمه ويستدعيه »[1].

فالعظم والحقارة في المشبه ، تستدعى لنفسها ما يلائمها من مشبه به ، والضارب للمثل يعمل على حسب تلك القضية ، فيربط بين الطرفين من هذه الناحية ، فلا يجلب مشبهًا به له في النفس إحساس التعظيم والتكبير ، لمشبه له في النفس إحساس يخالف هذا ، أو يناقضه ، فالحق الواضح الأبلج يشبه النور ، والباطل يشبه الظلمة ، والوقع النفسي واحد في الطرفين .

ويشير الزمخشري إلى أن المشابهة مماثلة في بعض الأوصاف ، دون كل الأوصاف ، وأن الوصف الذي يشترك فيه الطرفان قد يكون أقوى في المشبه به من المشبه ، فيشبه الغريب بالأغرب ، يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ﴾ (آل عمران:٥٩) : « فإن قلت : كيف شبه به وقد وجد هو من غير أب ووجد آدم من غير أب وأم ؟ قلت : هو

(١) الكشاف ٨٣/١ .

مثيله في إحدى الطرفين ، فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من تشبيهه به ، لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف ، ولأنه مشبه به لأنه وجد وجوداً خارجًا عن العادة المستمرة ، وهما في ذلك نظيران ، لأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة من الوجود بغير أب ، فشبه الغريب بالأغرب ليكون أقطع للخصم وأحسم لمادة شبهته ، إذا نظر فيما هو أغرب مما استغربه »[1].

التشبيه المقلوب :

بين الزمخشري عكس التشبيه في آية البيع والربا ، ويشير إلى سر العدول عن الأصل، وأنه ادعاء المبالغة حتى صار ما حقه أن يكون فرعًا مقيسًا عندهم، أصلاً مقيسًا عليه .

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ ﴾ (البقرة:٢٧٥) : « فإن قلت هلا قيل : إنما الربا مثل البيع ، لأن الكلالة في الربا لا في البيع ، فوجب أن يقال : إنما شبهوا الربا بالبيع فاستحلوه ، وكانت شبهتهم أنهم قالوا : لو اشترى الرجل ما لا يساوي إلا درهمًا بدرهمين جاز، فكذلك إذا باع درهمًا بدرهمين؟ قلت : جيء به على طريق المبالغة ، وهو أنه قد بولغ في اعتقادهم في حل الربا أنهم جعلوه أصلاً وقانونًا في الحل حتى شبهوا به البيع »[2].

أداة التشبيه :

يذكر الزمخشري أن أداة التشبيه في التشبيه المركب لا يجب أن تلي مفرداً يتأتى التشبيه به ، لأنه فيه تراعى الكيفية المنتزعة ، وإذا كان التشبيه مفرقًا فإنه كثيراً ما يقدر محذوفًا حتى يستقيم الكلام .

يقول في قوله تعالى : ﴿ أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ ﴾ (البقرة:١٩) : « فإن قلت : الذي تقدره في المفرق من التشبيه من حذف المضاف وهو قولك : أو كمثل ذوي صيب هل تقدر مثله في المركب منه ؟ قلت : لولا طلب الراجع

---

(١) الكشاف ٢٨١/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٤٥/١ .

في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم ﴾ (البقرة:١٩) ما يرجع إليه لكنت مستغنيًا عن تقديره ، لأني أراعي الكيفية المنتزعة من مجموع الكلام ، فلا على أولى حرف التشبيه مفردًا يتأتى التشبيه به أم لم يله ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ (يونس:٢٤) الآية ، كيف ولى الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يُتَمَحل لتقديره ، ومما هو بَيِّنٌ في هذا قول لبيد :

وما الناسَ إلا كالدِّيَارِ وأَهْلُها ... بها يوم حَلُّوها وغَدْوا بَلاقِعُ

لم يشبه الناس بالديار ، وإنما شبه وجودهم في الدنيا ، وسرعة زوالهم وفنائهم ، بحلول أهل الديار فيها ، ووشك نهوضهم عنها وتركها خلاء خاوية »[1] .

والمثل يحذف على الاتساع في الكلام ، وحذفه شائع مستفيض . يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَن تَبُوٓأَ بِإِثْمِى وَإِثْمِكَ ﴾ (المائدة:٢٩) : « فإن قلت : كيف يحمل إثم قتله له ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ﴾ (فاطر:١٨) ؟ قلت : المراد بمثل إثمي على الاتساع في الكلام كما تقول : قرأت قراءة فلان وكتبت كتابته ، تريد المثل وهو اتساع فاش مستفيض لا يكاد يستعمل غيره » .

يقول في موضع آخر : « والمثل يحذف كثيراً في كلامهم ، كقولك : ضربته ضرب زيد ، تريد مثل ضربه ، وأبو يوسف وأبو حنيفة ، تريد مثله ، ولا هيثم الليلة للمطي ، وقضية ولا أبا حسن لها ، تريد ولا مثل هيثم ولا مثل أبي حسن »[2] .

القيمة البلاغية للقيود في المشبه به :

من عادة القرآن في رسم صورة التشبيه أن يذكر فيها من القيود وأحوال الصياغة ما يجعلها معبرة تعبيراً دقيقًا عن الغرض المسوقة فيه ، ولهذه القيود

---

(١) الكشاف ٤٨٥/١ .

(٢) المرجع السابق ٢٩٤/١ .

والأحوال شأن في صورة التشبيه لا يُصَارُ إليها إلا لتدقيق المعانى وزيادة بيان للمقاصد ، وللزمخشري وقفات في هذا المجال يدرك فيها أسرار هذه القيود ، ومعانيها الأدبية الدقيقة .

يقول في قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ ﴾(آل عمران:١١٧): « وشبه بحرث قوم ظلموا أنفسهم فأهلك عقوبة لهم على معصيتهم لأن الهلاك من سخط أسوأ وأبلغ »[١].

ويشير إلى قوله : ﴿ ظَلَمُوٓاْ أَنفُسَهُمْ ﴾ .

وبين قيمة وصفه المشبه به في قوله تعالى : ﴿ وَإِن يَقُولُواْ تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾(المنافقون:٤) وكيف أفاد هذا الوصف قوة في أداء المعنى، وأنهم لا نفع لهم ولا خير فيهم، يقول: « فإن قلت: ما معنى قوله تعالى: ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُّسَنَّدَةٌ ﴾ ؟ قلت : شبهوا في إسنادهم وما هم إلا أجرام خالية عن الإيمان والخير بالخشب المسندة إلى الحائط ولأن الخشب إذا انتفع به كان في سقف ، أو جدار ، أو غيرهما من مظان الانتفاع وما دام متروكًا فارغًا غير منتفع به أسند إلى الحائط ، فشبهوا به في عدم الانتفاع »[٢].

وكما رأيناه يشرح ويفسر قيمة وصف المشبه به ، نراه كذلك يشرح ويفسر أحوال مفرداته من التعريف أو التنكير ، مبينًا دلالة هذه الأحوال ، وأثرها في الصورة البيانية ، يقول في قوله تعالى : ﴿ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌۢ بِقَدَرِهَا فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا ﴾ (الرعد:١٧) يقول بعد ما بين أن هذا مثل ضربه الله للحق وأهله وللباطل وحزبه . وبعد ما وضح قيمة الماء والفلز الذي مثل الله بهما للحق : « فإن قلت : لم ذكرت الأودية ؟ قلت : لأن المطر لا يأتي إلا على طريق المناوبة بين البقاع ، فيسيل بعض أودية الأرض دون بعض »[٣]

---

(١) الكشاف ٣١١/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٣٢/٤ .
(٣) المرجع السابق ٤٠٧/٢ .

ويشير إلى سر تنكير الصيب في آية المنافقين ويقول : « وتنكير الصيب لأنه أريد نوع من المطر شديد ، كما نكرت النار في التمثيل الأول »[1] .

ويشير كذلك إلى تنكير الظلمات ، والرعد ، والبرق ، في هذه الصورة نفسها ، ويقول : « وإنما جاءت هذه الأشياء منكرات لأن المراد أنواع منها كأنه قيل : فيه ظلمات داجية ، ورعد قاصف ، وبرق خاطف »[2] .

الفرق بين التشبيه والاستعارة :

درس البلاغيون هذا الموضوع قبل الزمخشري ، وكان لهم فيه رأي مختلف ، لذلك نراه يشير إلى هذا الخلاف ، ويميل إلى رأي طائفة سماها المحققين من علماء البيان ، وهؤلاء المحققون في ظننا ، علي بن عبد العزيز الجرجاني ، وعبد القاهر الجرجاني[3] يقول في قوله تعالى : ﴿ صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ ﴾ (البقرة:١٨) : « فإن قلت : كيف طريقته عند علماء البيان ؟ قلت : طريقة قولهم : هم ليوث للشجعان ، وبحور للأسخياء ، إلا أن هذا في الصفات ، وذلك في الأسماء ، وقد جاءت الاستعارة في الأسماء ، والصفات ، والأفعال جميعًا ، تقول : رأيت ليوثًا ، ولقيت صممًا عن الخبر ، ودجا الإسلام ، وأضاء الحق ، فإن قلت : هل يسمى ما في الآية استعارة ؟ قلت : مختلف فيه ، والمحققون على تسميته تشبيهًا بليغًا لا استعارة ، لأن المستعار له مذكور ، وهم المنافقون ، والاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له ، ويجعل الكلام خلوا عنه ، صالحًا أن يراد به المنقول عنه ، والمنقول إليه . لولا دلالة الحال ، أو فحوى الكلام كقول زهير :

لَدَى أَسَدٍ شاكي السِّلاح مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظفارُه لم تُقَلَّم

---

(١) الكشاف ٦٢/١ .
(٢) المرجع السابق ٦٣/١ .
(٣) ينظر : الوساطة ص ٤١ وأسرار البلاغة ص ٢٥٨-٢٧١ .

ومن ثَمَّ نرى المفلقين السحرة منهم كأنهم يتناسون التشبيه ، ويضربون عن توهمه صفحًا ، قال أبو تمام :

ويَصْعُد حتى يَظُنَّ الجَهُولُ بأَن له حاجةً في السَّماءِ

وبعضهم :

لا تَحْسَبُوا أَن في سِرْبَاله رَجُلاً فَفِيه غَيْثٌ ولَيْثٌ مُسْبِلٌ شَبِلٌ

وليس لقائل أن يقول : طوى ذكرهم عن الجملة بحذف المبتدأ ، فأتسلق بذلك إلى تسميته استعارة ، لأنه في حكم المنطوق به . نظير قول من يخاطب الحجاج :

أَسَدٌ عليَّ وفى الحُرُوبِ نَعَامَةٌ فَتْخَاءُ تَنْفِرُ من صَفِيرِ الصَّافِرِ[1]

وقد كان الزمخشري بصيرًا في تطبيق هذا الأساس الذي ارتضاه فرقًا بين التشبيه والاستعارة . فقد يجري الكلام على ما يوهم طرح المشبه وإسقاطه ، فيظن أنه من باب الاستعارة ثم يقع في الكلام ما يجعله من باب التشبيه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ** ﴾ (البقرة:١٨٧) : « والخيط الأبيض هو أول ما يبدو من الفجر المعترض في الأفق كالخيط الممدود ، والخيط الأسود ما يمتد معه من غبش الليل ، شبها بخيطين أبيض وأسود ، وقال أبو داوود :

فلما أَضَاءت لَنا سُدْفَةٌ ولاحَ من الصُّبْح خَيْطُ أَنَارَا

وقوله : ﴿ **مِنَ ٱلْفَجْرِ** ﴾ بيان للخيط الأبيض ، واكتفى به عن بيان الخيط الأسود ، لأن بيان أحدهما بيان للثاني ، ويجوز أن تكون « من » للتبعيض ، لأنه بعض الفجر وأوله ، فإن قلت : أهذا من باب الاستعارة أم من باب التشبيه ؟ قلت : قوله « من الفجر » أخرجه من باب الاستعارة ، كما أن قولك : رأيت أسدًا مجازًا ، فإذا زدت : من فلان ، رجع تشبيهًا ، فإن قلت : فلم زيد « من

---

(١) الكشاف ١/٥٨ ، ٥٩ .

الفجر» حتى كان تشبيهًا ؟ وهلا اقتصر به على الاستعارة التي هي أبلغ من التشبيه ، وأدخل في الفصاحة ؟ قلت : لأن من شرط المستعار أن يدل عليه الحال أو الكلام ولو لم يذكر «من الفجر» لم يعلم أن الخيطين مستعاران فزيد «من الفجر» فكان تشبيهًا بليغًا وخرج من أن يكون استعارة»[1].

وقد يجيء المشبه في التشبيه مطويًّا ذكره على سنن الاستعارة ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ ﴾ (فاطر:١٢) ، و﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ ﴾ (الزمر:٢٩)[2].

وقد وضع سعد الدين في شرحه لهذه العبارة قاعدة مهمة ، تعين على التفرقة بين التشبيه والاستعارة ، وبين أن مصداق الفرق : أن اسم المشبه به في الاستعارة مستعمل في المشبه ، مراد به ذلك ، بحيث لو أقيم مقامه اسم المشبه استقام الكلام ، وفي التشبيه يكون مستعملاً في معناه الحقيقي ، مرادًا به ذلك ، فلو قلنا في آية المنافقين : «مثلهم كمثل ذي دين حق» ، تتعلق به مشبهات وفيه وعد ووعيد لم يكن له معنى ، وكذا لو قلنا في آية : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ ﴾ (فاطر:١٢) : وما يستوي المؤمن والكافر ، لأن قوله : ﴿ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ ﴾ (فاطر:١٢) إلى قوله : ﴿ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ ﴾ (فاطر:١٢) دليل على أن المراد بهما المعنى الحقيقي فيكون الكلام تشبيهًا أي لا يستوي الإسلام والكفر ، اللذان هما كالبحرين الموصوفين ، وكذا قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا ﴾ الآية ، معناها جعل الله عبدًا يملكه شركاء متشاكسون مثلاً لعابد الأصنام ، وجعل عبدًا سالمًا لواحد مثلا لله وحده ، فذكر المشبه مطوى ، والمشبه به مستعمل في معناه الحقيقي ، ثم قال سعد الدين : «ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآيتين من قبيل الاستعارة وأن

---

(١) الكشاف ١/١٧٤ ، ١٧٥ .
(٢) المرجع السابق ١/٦١ .

صاحب الكشاف أوردهما مثالين للاستعارة ، ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف »[1] .

ومع هذه التفرقة الدقيقة ، والتنبه اليقظ ، للفرق بين الأسلوبين ، نرى في كلام الزمخشري ما يوهم عدم مراعاة هذه الفروق ، حيث يطلق المجاز على صورة التشبيه البليغ في قوله تعالى : ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٣) يقول : « فيها مواضع حرث لكم ، وهذا مجاز شبههن بالمحارث ، تشبيهًا لما يلقى في أرحامهن من النطف التي منها النسل بالبذور »[2] .

وقد تردد العلماء في تفسير كلامه هذا، لأنه وضع رأيه في مثل « زيد أسد »، وأنه من التشبيه ، فكيف يطلق المجاز على مثله ، فقالوا : إن المجاز باعتبار إطلاقه الحرث على موضع الحرث ، أو باعتبار تغير حكم الكلمة في الإعراب بسبب حذف المضاف ، كما في ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ (يوسف:٨٢) أو باعتبار حمل المشبه بعد حذف الأداة ، كما في « زيد أسد » ، فكثير ما يقال له المجاز ، وقد قالوا أيضًا : إن المراد بالمجاز هنا الاستعارة بالكناية ، لأن جعل النساء محارث دلالة على أن النطف بذور ، وقد أشار إلى ذلك بقوله : تشبيهًا لما يلقى في أرحامهن بالبذور ، وقد اعترض على هذا بأن الاستعارة بالكناية يذكر فيه المشبه صريحًا ، والمشبه به مكنيًّا ، وهنا لم يذكر المشبه صريحًا ، نعم يستقيم هذا الرأي لو كان الكلام : نساؤكم حرث لنطفكم ، ولو قيل : إن الحرث يدل على البذور دلالة قوية تجعله في حكم الملفوظ ، كما جنح إليه من جعله استعارة مكنية ، لكان هذا قسما من المكنية ، لا يذكر فيه الطرفان وهو غريب ، وذهبوا إلى أنه تمثيل على سبيل الكناية ، والقوم قد أغفلوا هذا النوع وبيانه هنا

---

(١) تنظر : حاشية سعد الدين على الكشاف (مخطوطة) ورقة ٤٦ وتنظر : حاشية أخرى على الكشاف (مخطوطة) ورقة ١٣٧ لم يعلم مؤلفها وينظر : المطول ص٣٦٠ .

(٢) الكشاف ٢٠٢/١ .

أنه تشبيه مترتب على تشبيه متروك ، وهو تشبيه النطف بالبذور ترتب اللازم على الملزوم[1] .

ولست أجد مبررًا لهذه التفسيرات ولعل أقربها إلى الحق هو القول بأنه أطلق المجاز هنا باعتبار حمل المشبه به على المشبه ، فيكون قد أطلق المجاز على صورة التشبيه تساهلاً ، وعدم التزام برأي المحققين فقد قال : هذا مجاز شبههن بالمحارث ، وهذا تفسير واضح لظاهر التركيب ﴿ نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ ولعل بناء هذا التشبيه على تشبيه آخر هو الذي ساعد على هذا التساهل .

وقد يتسامح العلماء في غير مواطن التحقيق ، فالخطيب القزويني يطلق الاستعارة على اليد في قول النبي ﷺ : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم »[2] .

وواضح أن هذا من التشبيه البليغ كما يذكر المحققون ، ومنهم الخطيب . والإمام عبد القاهر وهو خير من حقق الفرق بين التشبيه والاستعارة ، يذكر قولهم : هو يصفو ويكدر ، ويمر ويحلو ، ويشج ويأسو ، ويسرج ويلجم ، مثالاً لما يجيء فيه التشبيه معقودًا على أمرين أو أمور لا تتشابك تشابك المركب[3] وواضح أن هذا من قبيل الاستعارة المكنية . كما يذكر في أمثلة التشبيه التمثيلي الذي ينتزع فيه الشبه من الوصف لأمر لا يرجع إلى نفسه قولهم : « أخذ القوس باريها » وقولهم : « ما زال يفتل منه في الذروة والغارب »[4] .

وواضح أيضًا أن هذا من قبيل الاستعارة التمثيلية كما حقق عبد القاهر نفسه .

---

(١) ينظر : حاشية سعدالدين على الكشاف (مخطوطة) ورقة ١٣ وحاشية الشهاب ٣٠٨/٢ .
(٢) الإيضاح ٩٢/٣ .
(٣) أسرار البلاغة ص ٧٥ .
(٤) المرجع السابق ص ٧٧ .

وقد أشار عبد القاهر إلى هذا الذي نقوله ، فذكر أن المتخصصين في هذا الشأن قد يتسامحون ، ولكن ذلك لا يكون عند ذكر القوانين ، وحيث تقرر الأصول ، ثم ذكر كلامًا للآمدي فيه هذا التسامح[1].

المجـــاز :

كان الزمخشري يبذل الجهد الأكبر ليصرف القول عن ظاهره ، ليحقق به فكرة اعتزالية ، ولم تكن غايتي تناول قضايا الاعتزال ، وموقف النصوص القرآنية منها ، حتى أتوسع في هذا الموضوع وإنما همي هو بيان ملامح البحث البلاغي في تفسير الكشاف،وحسبي أن أشير إشارة سريعة إلى هذا الأثر الاعتزالي ، وذلك في النصوص التي نسوقها مصورين بها بحثًا بلاغيًّا ، إذا كان في هذه النصوص ما يتصل بالناحية العقدية فهي إذن تأتي تبعًا في بحثنا .

والزمخشري قسم المجاز إلى قسمين : استعارة وتمثيل .

يقول في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ (البقرة:٧) : « فإن قلت : ما معنى الختم على القلوب والأسماع وتغشية الأبصار ؟ قلت : لا ختم ولا تغشية ثَمَّ على الحقيقة ، وإنما هو من باب المجاز ، ويحتمل أن يكون من كلا نوعيه ، وهما الاستعارة والتمثيل ، أما الاستعارة فأن تجعل قلوبهم لأن الحق لا ينفذ فيها ، ولا يخلص إلى ضمائرها ، من قبل إعراضهم عنه ، واستكبارهم عن قبوله ، واعتقاده . وأسماعهم لأنها تمجه وتنبوا عن الإصغاء إليه ، وتعاف استماعه ، كأنها مستوثق منها بالختم ، وأبصارهم لأنها لا تجتلي آيات الله المعروضة ودلائله المنصوبة ، كما تجتليها أعين المعتبرين المستبصرين ، كأنما غطى عليها ، وحيل بينها ، وبين الإدراك ، وأما التمثيل فأن تمثل حيث لم ينتفعوا بها في الأغراض الدينية التي كلفوها ، وخلقوا من أجلها ، بأشياء ضرب حجاب بينها وبين الاستنفاع بها ، بالختم والتغطية ، وقد جعل بعض المازنيين الحبسة في اللسان والعي ختما عليه فقال :

---

(١) ينظر : أسرار البلاغة ص ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

خَتَمَ الإِلـهُ علـى لِسـانِ عُـذَافِرٍ خَتْمًا فليس علـى الكَـلام بقَـادِرِ
وإذا أَرادَ النُّطْـقَ خِلْـتَ لِسـانَه لَحْمًـا يُحَرِّكـه لِنَقْـرٍ نَـاقِرٍ[1]

ونرى أن الاستعارة هنا هي ما سماها المتأخرون الاستعارة المكنية ، حيث ذكر شبه القلوب والأسماع بأشياء يستوثق منها بالختم ، فصارت كأنها مستوثق منها كما يقول ، إلا أن العلامة سعد الدين لا يرضى بهذا الذي نفهمه ويقول إنه يريد تشبيه عدم نفوذ الحق إلى القلوب وتحقق نبو الأسماع عن قبوله بالختم عليها ، أي بكونها مختومًا عليها على ما ينبئ عنه قوله : كأنها مستوثق منها بالختم ، ويشبه عدم اجتلاء الأبصار للآيات والأدلة بالتغشية عليها ، ثم يقول : وقد يتوهم من ظاهر عبارة الكتاب أن المشبه هو القلوب والأسماع ، ومن ههنا ذهب بعضهم في القول الأول إلى أن القلوب استعارة بالكناية والختم تخييل .. ولا يخفى على من له قدم في علم البيان أن الأولى ما ذكرنا ، وأن قوله تجعل القلوب .. إلى آخره ، بمنزلة قولك : يجعل الحال لكونها دالة على كذا كأنها ناطقة به ـ وأن عبارته ظاهرة في أن الختم والتغشية مجاز »[2] .

وقول الزمخشري : « تجعل القلوب .. إلخ » ، لا يصح تنزيله منزلة قولك : تجعل الحال لكونها دالة كأنها ناطقة ، وذلك لأن هذا يكون في الحال بعد بيان الاستعارة في « نطقت »، وحينئذ يكون جعلها كأنها ناطقة تبعًا لهذه الاستعارة ، أما أن نقول ابتداء في « نطقت الحال » : جعل الحال كأنها ناطقة ، فإنه لا يفهم منه إلا طريق الاستعارة المكنية ، فإذا كان كلام الزمخشري خاليًا مما يدل على أن التشبيه في لفظ « الختم » فليس ما يدعو إلى جعل كلامه عن القلوب والأسماع بمنزلة القول في « نطقت » ، لأنه يأتي هناك تبعًا كما قلت .

وقد نقل الشهاب الخفاجي كلام سعد الدين ، وعلق عليه ، بقوله : « وهو كلام حسن ، ثم ذكر أصلاً يفرق به بين المكنية والتبعية ، وهو أصل دقيق ،

---

(١) الكشاف ١/٣٧ ، ٣٨ . (٢) حاشية سعد الدين ورقة ٣٢ .

وأظن أن صاحبه الأول العلامة السيد الشريف ، وخلاصته أنه يصار إلى المكنية إذا كان اللازم المذكور قد اشتهر أنه من لوازم المشبه به ، وكان تشبيه المذكور بالمستعار منه المحذوف تشبيهًا شائعًا ، كما في قوله تعالى : ﴿ **يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ** ﴾ (البقرة:٢٧) ، وقولنا : عالم يغترف منه الناس ، إذ كون النقض والاغتراف من لوازم الحبل والبحر أمرًا مشهورًا ، وتشبيه العهد بالحبل والعالم بالبحر تشبيه كذلك مستفيض ، وليس الأمر كذلك في تشبيه القلوب بالأواني فإنه إنما يفهم من إيقاع الختم عليها »[١] .

وهذا أصل قوي ودقيق كما قلت ، والأولى أن تكون الآية من قبيل التبعية ، كما يقول الأئمة ، إلا أن هذا شيء والقول بأن كلام الزمخشري يفيده شيء آخر ، ولعل الخلط بين ما قاله الزمخشري في هذه الآية ، وما ينبغي أن يقوله فيها ، هو الذي رجح عند الأئمة تفسيره على وجه الاستعارة المكنية .

أما مراده بالتمثيل في الآية فقد بينه سعد الدين ، وهو مصيب . حيث يقول : « أما وجه التمثيل فهو أن يشبه حال القلوب والأسماع والأبصار بحال أشياء مخلوقة للانتفاع بها مع المنع عن ذلك بطريق الختم والتغطية ، ثم استعمل في المشبه اللفظ الدال على المشبه به »[٢] أي التمثيل هنا استعارة تمثيلية .

على أننا نجد المجاز الذي يقسم إلى هذين القسمين مجازًا ضيقًا ، لا يتسع إلى كل ألوان المجاز ، وقد ذكر هو نفسه فنونًا من المجاز المرسل ، وقابلها بالاستعارة وبسط الكلام في المجاز الحكمي ، ومع وضوح هذين النوعين من المجاز في بلاغته فقد أغفلهما حين قسم المجاز إلى استعارة ، وتمثيل ، ومن المعروف أن الذي ينقسم إلى الاستعارة والتمثيل هو الاستعارة نفسها ، فإنها تنقسم إلى استعارة تمثيلية ، وغير تمثيلية ، وهذه تشمل التصريحية والمكنية .

---

(١) ينظر : حاشية الشهاب ٢٨١/١.

(٢) ينظر : حاشية سعد الدين ورقة ٣٢ .

وسوف أعرض الآن حديثه في قسمي المجاز اللذين ذكرتهما ، ثم حديثه في باقي أنواعه :

الاستعارة :

ذكر الزمخشري صور الاستعارة التصريحية بقسميها : التبعية والأصلية ، وذكر صور الاستعارة المكنية كما ذكر الترشيح والتجريد .

ومن أبرز ما اهتم به الزمخشري في الاستعارة ذلك الذي تراهم يسكتون فيه عن اللفظ المستعار ، ثم يرمزون إليه بذكر شيء من روادفه ، وهذا النوع من أسرار البلاغة ولطائفها كما يقول ، وقد أشار في أكثر من موضع إلى حسن هذه الاستعارة وفصاحتها .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ** ﴾ (البقرة:٢٧) : « فإن قلت : من أين ساغ استعمال النقض في إبطال العهد ؟ قلت : من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة ، لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين ، ومنه قول ابن التيهان في بيعة العقبة : « يا رسول الله ، إن بيننا وبين القوم حبالا ونحن قاطعوها ، فنخشى إن الله عز وجل أعزك ، وأظهرك ، أن ترجع إلى قومك» . وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه ، فينبهوا بتلك الرمزة على مكانه ، ونحوه قولك : شجاع يفترس أقرانه ، وعالم يغترف منه الناس.. لم تقل هذا إلا وقد نبهت على الشجاع والعالم بأنهما أسد وبحر »[1].

وقد علق السيد الشريف على هذا بقوله : يريد بيان الاستعارة بالكناية ، وكذلك قال سعد الدين[2] ثم ذكر كل منهما ما دار حول الاستعارة بالكناية وقرينتها من خلاف .

---

(١) الكشاف ١/٩٠ .

(٢) تنظر : حاشية الشهاب ٢/١٤٠ ومخطوط التفتازاني ورقة ٦٠ .

وإذا كان اصطلاح الاستعارة بالكناية لم يعرف إلا في كتاب نهاية الإيجاز ، وهو كتاب كتب بعد الكشاف بما يقرب من قرن ، فليس لنا أن نقول : إن الزمخشري يريد الاستعارة بالكناية ، إلا على معنى أنه يريد مسمى الاستعارة بالكناية ، وحقيقتها ، لأن تسميته الاصطلاحية كما قلت لم تكن معروفة في زمانه . وقد قلت هذا لأن كثيراً من المعلقين على عبارات الزمخشري يفسرونها في ضوء التقسيمات التي تحددت حقائقها وأصولها في عصره . وتحددت مصطلحاتها بعد عصره ، لذلك وجب التنبيه إلى هذا أصلاً في فهم هذه التعليقات .

وفهم من كلام الزمخشري هذا أن قرينة الاستعارة المكنية قد تكون استعارة تصريحية ، وذلك لأنه يرى أن النقض مستعمل في إبطال العهد ، وإذا كانت القرينة مراداً بها معنى مجازي فإنها لا تنهض دليلاً على المحذوف ، فإذا كان النقض مراداً به إبطال العهد فليس هناك ما يدعونا إلى اعتبار العهد مشبهًا بالحبل ، لأن الكلام حينئذ يكون كلاما مستقيمًا ، إذ التقدير : يبطلون عهد الله ، لذلك قال السيد الشريف مجيبًا على هذا الإشكال الوارد على كلام الزمخشري حين اعتبر القرائن مجازات : إن هذه الاستعارات من حيث إنها متفرعة على الاستعارات الأخر صارت كنايات عنها ، فإن النقض إنما شاع استعماله في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل ، فلما نزل العهد منزلة الحبل ، وسمي باسمه ، نزل إبطاله منزلة نقضه ، فلولا استعارة الحبل للعهد لم يحسن ، بل لم يصح استعارة النقض للإبطال ، وقس على ذلك استعارة الافتراس والاغتراف ، فإنها تابعة لاستعارة الأسد للشجاع والبحر للعالم ، ولما كانت هذه الاستعارات تابعة لتلك الاستعارات الأخر ، ولم تكن مقصودة في أنفسها ، بل قصد بها الدلالة على تلك الاستعارات الأخر ، كانت كناية عنها ، وذلك لا ينافي كونها في أنفسها استعارات ، على قياس ما عرفت من أن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة ، فالافتراس مع كونه استعارة مصرحًا بها كناية عن استعارة الأسد للشجاع »[1] .

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٣٨٤ .

ويقول السيد مبينًا وجهة الزمخشري في أن الرادف المذكور لا يشترط فيه إرادة المعنى الأصلي ، يقول : « فإن قلت : لو كان النقض مثلاً مستعملاً في إبطال العهد لم يكن شيء من روادف المستعار المسكوت عنه ـ أعني الحبل ـ مذكوراً فلا يصح قوله : ثم يرمزون إليه بذكر شيء من روادفه ، فوجب أن يكون النقض ونظائره من قرائن الاستعارة بالكناية مستعملة في معانيها الحقيقية ، التي هي من روادف المستعار المسكوت عنه ، وحينئذ يكون إثباتها للمستعار له على سبيل التخييل ، فصح أن الاستعارة المكنية تستلزم التخييلية ؟ قلت : لما صرح باستعمال النقض في إبطال العهد ، علم أنه أراد بذكر الروادف ما هو أعم من أن يراد به معناه الأصلي الذي هو الرادف الحقيقي ، أو يراد به ما هو مشبه بذلك المعنى ، منزل منزلته ، فإن النقض من روادف الحبل ، أما إذا أريد به معناه الحقيقي فظاهر ، وأما إذا أريد به معناه المجازي فلأنه إذ أنزل المعنى الحقيقي وعبر عنه باسمه صار رادفًا للحبل أيضًا ، فالرادف على الأول مذكور لفظًا ، ومعنى حقيقة ، وعلى الثاني مذكور لفظًا حقيقة ، ومعنى ادعاء ، وكلاهما يصلحان قرينة الاستعارة بالكناية »[1] .

ومهما يكن من شيء فإن اعتبار الاستعارة في الرادف يضعف التخييل ، وتصوير المشبه في صورة المشبه به ، وتمثله في الخيال مصوراً بصورته ، وهذا هو سر بلاغة المكنية ، إذ أنها تكون في أكثر أحوالها مظهراً لتصوير الحياة في الجماد ، أو تصوير المعاني وتجسيدها ، أو تشخيصها ، كأظفار المنية ، ويد الشمال ، وكفى اليأس ، وأذن الجوزاء ، وأنف الغيرة .. وهذا اللون من التصوير له سحره وتأثيره والذي يعين على ذلك كما قلت هو كون هذه الروادف مستعملة فى معانيها الحقيقية ، فالافتراس في قولنا : شجاع يفترس أقرانه ، يكون أعون على تصورنا للشجاع في صورة الأسد ، وهيئته ، وعبالته ، ما دمنا غير منصرفين عن معناه الحقيقي الذي هو فعل الأسد ، أما إذا انصرفت نفوسنا

---

(١) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٣٨٤ .

إلى معنى مجازي للافتراس ، أي شدة القتل مثلاً ، فإن التصور حينئذ يكون أضعف في نفوسنا من الأول ، وهذا لا ينفي أن اللفظ المستعمل في غير معناه لعلاقة المشابهة لا يتجرد من معناه الأصلي ، فلفظ الأسد يصور في النفس صورة الحيوان المفترس وإن كان منقولاً إلى الرجل الشجاع .

والزمخشري يدرك ما في هذه الاستعارة من القدرة على التصوير والتشخيص ، ويظهر ذلك في شرحه لأساليبها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا** ﴾ (الفرقان:٥٣) : « جعل كل واحد منهما في صورة الباغي على صاحبه فهو يتعوذ منه ، وهي من أحسن الاستعارات وأشهدها على البلاغة »[(١)] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ **وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ** ﴾ (الأعراف:١٥٤) : « هذا مثل ، كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ، ويقول له : قل لقومك كذا ، وألق الألواح ، وجر برأس أخيك إليك ، فترك النطق بذلك ، وقطع الإغراء ، ولم يستحسن هذه الكلمة ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم وذوق صحيح إلا لذلك ، ولأنه من قبيل شعب البلاغة ، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة « ولما سكن عن موسى الغضب» لا تجد النفس عندها شيئًا من تلك الهزة ، وطرفًا من تلك الروعة »[(٢)].

وقد عرض الزمخشري لمثل الاستعارة الأصلية والتبعية ولكنه لم يفصل القول فيها ويشير إلى استعارة المصادر فيما يكون الفعل فيه مجازًا .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ** ﴾ (الزخرف:٤٥) : « ليس المراد بسؤال الرسل حقيقة السؤال لإحالته ، ولكنه مجاز عن النظر في أديانهم ، والفحص عن مللهم ، هل جاءت عبادة الأوثان قط في

---

(١) الكشاف ٢٢٦/٣ .

(٢) المرجع السابق ١٢٨/٢ .

ملة من ملل الأنبياء ، والسؤال الواقع مجازًا عن النظر حيث لا يصح السؤال على الحقيقة كثير ، منه مساءلة الشعراء الديار ، والرسوم والأطلال ، وقول من قال : سل الأرض من شق أنهارك ، وغرس أشجارك ، وجني ثمارك ، فإنها إن لم تجبك حوارًا ، أجابتك اعتبارًا»[1].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴾ (نوح:١٧) : «استعير الإنبات للإنشاء كما يقال : زرعك الله للخير»[2].

وأشار إلى الاستعارة في الحرف ، وكان من أوائل من أبرزوا في دراستهم هذا الفن ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا ﴾ (القصص:٨) : «اللام في «ليكون» هي لام «كي» التي معناها التعليل ، كقولك : جئتك لتكرمني سواء بسواء ، ولكن معنى التعليل فيها وارد على طريق المجاز ، دون الحقيقة ، لأنهم لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا ، ولكن المحبة والتبني ، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لأجله ، وهو الإكرام الذي هو نتيجة المجيء ، والتأدب الذي هو ثمرة الضرب في قولك : ضربته ليتأدب ، وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد ، حيث استعيرت لما يشبه التعليل ، كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد[3].

وإجراء التشبيه في العداوة والحزن ، والمحبة والتبني ، يشعرنا بأن الاستعارة والتشبيه السابق عليها يجريان في مدخول الحرف ، إلا أن قوله : وتحريره أن هذه اللام حكمها حكم الأسد .. إلخ ، لم يترك مجالاً للاجتهاد ، وإنما هو نص صريح على أن موطن التجوُّز هو الحرف نفسه ، ويقرب منه قوله في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ﴾ (طه:٧١) يقول : «شبه تمكن

---

(١) الكشاف ٤/٤٩٥ .
(٢) المرجع السابق ٤/٢٠١ .
(٣) المرجع السابق ٣/٣٠٩ .

المصلوب في الجذع بتمكن الشيء الموعى في وعائه ، فلذلك قيل : ﴿ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طه:٧١) [(١)] .

ومن إجراء الاستعارة في مدخول الحرف قوله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَرَىٰكَ فِي سَفَاهَةٍ ﴾ (الأعراف:٦٦) حيث يقول :« في خفة حلم وسخافة عقل ، حيث تهجر دين قومك إلى دين آخر ، وجعلت السفاهة ظرفًا على طريق المجاز ، أراد أنه متمكن فيها غير منفك عنها »[(٢)] .

وقد فكرت كثيراً في كلام الزمخشري في هذا الموضوع لأقف على مراده ، وأتبين في أيهما يكون التشبيه والاستعارة ، في الحرف أم في مدخوله ، وكلما قوي في نظري وجه نظرت فوجدت الآخر لا يقل عنه قوة ، فكلامه صريح في أن التشبيه والاستعارة يجريان في مدخول الحرف ، وكلامه صريح أيضًا في أن اللام مستعارة كاستعارة الأسد للرجل الشجاع ، وقد بان لي أن كلام الزمخشري يصح أن يستدل به على الوجهتين ، ومن الخطأ أن يحمل على وجهة دون أخرى ، وليس في هذا قدح لأن هذه المسألة لم تكن محددة في زمانه ، وإذا قيل : إن الزمخشري يجري الاستعارة في قرينة المكنية كما أجراها في النقض في آية ﴿ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:٢٧) فإذا كان قد أجراها في اللام فليس هذا دليلاً على أن التشبيه عنده لا يكون في مدخول اللام ، قلنا : إنه اقتصر في قوله تعالى : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ (طه:٧١) على جريان التشبيه في مدلول الحرف .

أما تعرضه لصور الاستعارة الأصلية ، فمنه قوله في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا ﴾ (البقرة:٢٨٦) : « والإصر العبء الذي يأصر حامله أي يحبسه ، فكأنه لا يستقل به لثقله ، استعير للتكليف الشاق من نحو قتل الأنفس ، وقطع موضع النجاسة من الجلد ، والثوب وغير ذلك »[(٣)] .

---

(١) الكشاف ٦٠/٣ .
(٢) المرجع السابق ٩٥/٢ .
(٢) المرجع السابق ١٥٦/١ .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ ﴾ (البقرة:١٠) : «واستعمال المرض في القلوب يجوز أن يكون حقيقة ومجازًا ، فالحقيقة أن يراد الألم ، كما تقول : في جوفه مرض ، والمجاز أن يستعار لبعض أعراض القلب كسوء الاعتقاد ، والغل ، والحسد ، والميل إلى المعاصي ، والعزم عليها ، واستشعار الهوى ، والجبن ، والضعف ، وغير ذلك مما هو فساد وآفة شبهت بالمرض كما استعيرت الصحة والسلامة في نقائض ذلك»[١] .

وغير ذلك كثير وكثير ، إلا أننا لا نجد فيه تفصيلاً علميًّا لهذين النوعين من الاستعارة إذا استثنينا الاستعارة في الحرف ، فإنه كما أعلم من أوائل من بسطوا الحديث فيها وأشاروا إلى جريان التشبيه في الحرف أو في مدخوله كما قلنا .

وله لمحات متذوقة يدرك فيها ما تنطوي عليه الكلمة المستعارة من وحي ، وإشارة ، وأكثر النصوص التي ذكرناها وخاصة تفسيره لصور الاستعارة المكنية مليء بمثل هذه اللفتات ومنها قوله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُم بِالسُّوَءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ (البقرة:١٦٩) يقول : «فإن قلت : كيف كان الشيطان آمرًا مع قوله : ليس لك عليهم سلطان ؟ قلت : شبه تزيينه وبعثه على الشر بأمر الآمر كما تقول : أمرتني نفسي بكذا ، وتحته رمز إلى أنكم منه بمنزلة المأمورين لطاعتكم وقبولكم وساوسه»[٢] .

الترشيح والتجريد :

قد درس الزمخشري الترشيح في المجاز ، كما درس التجريد ، وبين مذاهب العرب في هذين اللونين ، ولم أجد دراسة الترشيح والتجريد مبسوطة بهذه الروح الأدبية المتذوقة في كتاب قبل الكشاف .

وكلام الزمخشري في الترشيح مشعر بأن هذا الفن من أبلغ الفنون البلاغية إن لم يكن أبلغها ، وأنه حين يقع موقعه لا نجد كلامًا أحسن منه ، ولا أكثر

---

(١) الكشاف ٤٥/١ .

(٢) المرجع السابق ١٦/١ .

ماء ورونقًا ، وأنه من الصنعة البديعية التي يبلغ المجاز معها الذروة العليا ، يقول في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ﴾ (البقرة:١٦) : «فإن قلت : هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازًا في معنى الاستبدال ، فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثمة مبايعة على الحقيقة ؟ قلت : هذا من الصنعة البديعية التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا ، وهو أن تساق كلمة مساق المجاز ، ثم تقفى بأشكال لها وأخوات ، إذا تلاحقن لم تر كلامًا أحسن منه ديباجة ، وأكثر ماء ورونقًا ، وهو المجاز المرشح ، وذلك نحو قول العرب في البليد : كأن أذني قلبه خطل ، فقد جعلوه كالحمار ، مشاهدة معاينة ونحو :

ولما رأيتُ النَّسْرَ عَزَّ ابْنَ دَايَةٍ وعَشَّشَ في وَكْرَيْهِ جَاشَ له صَدْرِي

لما شبه الشيب بالنسر والشعر الفاحم بالغراب أتبعه ذكر التعشيش والوكر ، ونحو قول بعضهم فتاكهم في أمه :

فما أُمُّ الرُّدَيْنِ وإنْ أدَلَّتْ بعَالِمةٍ بأخلاقِ الكِرامِ

إذا الشيطان قصَّعَ في قَفَاها تنفَّقْنَاهُ بالحُبُلِ التَّوَامِ

أي إذا دخل الشيطان في قفاها استخرجناه من نافقائه بالحبل المثنى المحكم ، إذا مردت وأساءت الخلق اجتهدنا في إزالة غضبها ، وإماطة ما يسوء من خلقها ، استعار التقصيع أولا ثم ضم إليه التنفق ، ثم الحبل التوام ، فكذلك لما ذكر سبحانه الشراء أتبعه ما يشاكله ، ويواخيه وما يكمل ويتم بانضمامه إليه تمثيلا لخسارهم وتصويراً لحقيقته»[1] .

والترشيح في الاستعارة المركبة يضيف إلى صورتها إضافات تكتمل بها الصورة ويزداد تأثيرها في توضيح المعنى وتقويته .

---

(١) الكشاف ٥٣/١ ، ٥٤ .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ تَقْوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ (التوبة:١٠٩) : «فإن قلت : فما معنى قوله : ﴿ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ ؟ قلت : لما جعل الجرف الهائر مجازًا عن الباطل قيل : ﴿ فَٱنْهَارَ بِهِۦ فِى نَارِ جَهَنَّمَ ﴾ على معنى فطاح به الباطل في نار جهنم ، إلا أنه رشح المجاز ، فجيء بلفظ الانهيار الذي هو للجرف ، وليصور أن المبطل كأنه أسس بنيانه على شفا جرف من أودية جهنم فانهار به ذلك الجرف فهو في قعرها .. ولا ترى أبلغ من هذا الكلام ، ولا أدل على حقيقة الباطل وكنه أمره»[(١)].

والترشيح عنده لا يكون استعارة ، فإذا أجريت فيه الاستعارة ، أخرجته من أن يكون ترشيحًا ، وهذا كلام مصيب ، لأن المبالغة في الترشيح لا تكون إلا باعتبار حقيقته ، التي تخيل إلينا أن هناك اشتراء على الحقيقة ، وأن هناك تأسيس بناء كما مر في المثالين السابقين . يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ﴾ (آل عمران:١٠٣) : «يجوز أن يكون الحبل استعارة للعهد ، والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد ، أو هو ترشيح لاستعارة الحبل لما يناسبه»[(٢)] .

وحين أراد أن يبين طريقة التجريد ذكر الطريقين معًا ، وذكر ضرورة فهمهما ، حتى لا ننكر ما يجيء عليهما من كلام العرب. يقول في قوله تعالى: ﴿ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ ﴾ (النحل:١١٢) : «فإن قلت : الإذاقة واللباس استعارتان فما وجه صحتهما ؟ والإذاقة المستعارة موقعة على اللباس المستعار فما وجه صحة إيقاعها ؟ قلت : أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمس الناس منها ، فيقولون : ذاق فلان البؤس ، والضر ، وأذاقه العذاب ، شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المر البشع ، وأما اللباس فقد شبه به لاشتماله على اللابس ما غشى

---

(١) الكشاف ٢/٢٤٤ .

(٢) المرجع السابق ١/٣٠٢ .

الإنسان والتبس به من بعض الحوادث ، وأما إيقاع الإذاقة على لباس الجوع والخوف فلأنه لما وقع عبارة عما يغشى منها ويلابس ، فكأنه قيل : فأذاقه ما غشيهم من الجوع والخوف ، ولهم في نحو هذا طريقان لابد من الإحاطة بهما ، فإن الاستنكار لا يقع إلا لمن فقدهما ، أحدهما أن ينظر فيه إلى المستعار له كما نظر إليه هنا ، ونحوه قول كثير :

غَمْرُ الرِّدَاءِ إذا تَبْسَمَ ضَاحكًا غَلِقَتْ لضَحْكَتِه رقابُ المَالِ

استعار الرداء للمعروف لأنه يصون عرض صاحبه صونه الرداء لما يلقى عليه ، ووصفه بالغمر الذي هو وصف المعروف والنوال ، لا صفة الرداء نظرًا إلى المستعار له .

والثاني أن ينظر فيه إلى المستعار كقوله :

يُنَازِعُنِي رِدَائِي عَبْدُ عَمْرٍو رُوَيْدَك يا أَخَا عَمْرِ بن بَكْرِ

لِيَ الشَّطْرُ الذي مَلَكَتْ يَميني ودُونَك فاعْتَجِرْ منْه بشَطْرِ

أراد بردائه سيفه ، ثم قال : فاعتجر منه بشطر ، فنظر إلى المستعار في لفظ الاعتجار ، ولو نظر إليه فيما نحن فيه لقيل : فكساهم لباس الجوع والخوف ، ولقال كثير : ضافي الرداء إذا تبسم ضاحكًا »[1] .

وقد اعترض على الزمخشري في بيت كثير ، وذلك لأن الغمر يوصف به الرداء كما يوصف به العطاء مجازًا في كليهما وقد أشار الزمخشري إلى هذا في الأساس ، فلا يصح أن يكون تجريدًا لأنه ليس من أوصاف المستعار له فقط ، بل هو من أوصافهما ، وأجيب على هذا : بأنه وإن كان من أوصافهما إلا أنه شاع في النوال وهذا يكفي ، وهناك اعتراضات أخرى لا نجد في التعرض لها غناء وقد أحسن الشهاب حين قال : « وهذا المثال المستشهد به يشبه ما في الآية في أن التجريد ليس تجريدًا محضًا »[2].

---

(١) الكشاف ٢/٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٢) تنظر : حاشية الشهاب ٥/٣٧٦ .

الاستعارة اللفظية :

قد ذكر عبد القاهر الاستعارة غير المفيدة وسماها الاستعارة اللفظية ، وذكر لها أمثلة ، وحللها ، وأشار إلى أنها تجري بين الأسماء التي تتحد أجناس مسمياتها ، كالشفة ، والجحفلة ، والمشفر ، والقدم ، والحافر ، والأظلاف ، والأظافر ، والتولب ، والولد ، والطلا ، وما شابه ذلك مما يكون منشؤه اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة والتَّنَوُّقُ في مراعاة دقائق في الفروق في المعاني المدلول عليها ، ونبه أيضًا إلى أن هذه الدقائق في الفروق قد تكون معتبرة في هذا التصرف ، فيكون استعارة مفيدة ، كإطلاق المشفر على الشفة الغليظة في مقام الذم ، أو إطلاق الحافر على القدم بقصد التشبيه ، وقد ذكرنا أن عبد القاهر رجع عن إطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع من التصرف ، وضن باسم الاستعارة عليه ، وقال : « واعلم أن الواجب ألا أعد وضع الشفة موضع الجحفلة ، والجحفلة في مكان المشفر ونظائره التي قدمت ذكرها في الاستعارة وأضن باسمها أن يقع عليها ولكني رأيتهم قد خلطوه بالاستعارة ، وعدوه معدها ، فكرهت التشدد في الخلاف ، واعتددت به في الجملة ونبهت على ضعف أمره بأن سميته استعارة غير مفيدة »[1].

ولعله يقصد بقوله : رأيتهم قد خلطوه بالاستعارة وعدوه معدها ، قدامة ابن جعفر وابن قتيبة ، فقد قدمت في الفصل الأول من هذا الباب أنهما درسا شواهد عبد القاهر في هذا النوع من الاستعارة.

والمهم أن نذكر هنا أن الزمخشري قد ذكر هذه الاستعارة ، ونبه إلى أنها تدور بين أسماء هذه الأجناس ، ولم يضف إليها شيئًا ، لأن صورها تصرف لفظي ليس وراءه اعتبارات بلاغية يراعيها المتكلم ، فهي أشبه بالعمل اللغوي الخالي من الاعتبارات اللطيفة .

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٢٥ .

وكانت إشاراته إليها إشارات مجملة ، من ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ ﴾ (النور:٤٥) : « فإن قلت : لم سمى الزحف على البطن مشيًا ؟ قلت : على سبيل الاستعارة ، كما قالوا في الأمر المستمر : قد مشى هذا الأمر ، ونحوه استعارة الشفة مكان الجحفلة ، والمشفر مكان الشفة ، ونحو ذلك »[1].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴾ (العاديات:١) بعد ما ذكر تفسير ابن عباس لها بالخيل ، وإنكار علي رضي الله عنه عليه هذا التفسير ، وقوله في تفسيرها : إنها الإبل من عرفة إلى المزدلفة ، ومن المزدلفة إلى منى ، يقول بعد هذا : « فإن صحت الرواية فقد استعير الضبح للإبل كما استعير المشافر والحافر للإنسان والشفتان للمهر » .

وهذان النصان المذكوران ليس فيهما تصريح بأن هذه استعارة لفظية ، أو استعارة غير مفيدة ، ولكن تنظير الزمخشري باستعارة الشفة مكان الجحفلة والمشفر مكان الشفة والحافر مكان القدم وقوله في الأول : ونحو ذلك ، وفي الثاني : وما أشبه ذلك ، ولم نعهده يذكر مثل هذه الألفاظ في مواطن الاستعارة التي تعرض لها وهي كثيرة جدًّا . كل ذلك يشير إلى أنها استعارة تدور بين الأسماء التي تتحد أجناس مسمياتها ، كما أنه لم يشر إلى ابتنائها على التشبيه ، ولا إلى شيء من بلاغتها ، حتى يمكن القول بأنها من النوع المفيد الذي روعي فيه التشبيه .

وقد صرح في موطن آخر باصطلاح الاستعارة اللفظية ، بأنها يمكن أن تحمل على الاستعارة المعنوية . يقول في قوله تعالى : ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ (الصافات:٦٥) : « والطلع للنخلة فاستعير لما طلع من شجر الزقوم من حملها إما استعارة لفظية أو معنوية »[2].

---

(١) الكشاف ١٩٥/٣ .

(٢) المرجع السابق ٣٦/٤ .

العكس في الكلام :

أشار الزمخشري إلى أن العكس في الكلام مذهب واسع ، وأن العرب كثيراً ما يضعون الشيء مكان غيره ، ويدعون للشيء جنسًا غير جنسه .

يقول في قوله تعالى : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ (آل عمران:٢١) : « وأما ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ فمن العكس في الكلام الذي يقصد به الاستهزاء الزائد في غيظ المستهزأ به ، وتألمه ، واغتمامه ، كما يقول الرجل لعدوه : بشر بقتل ذريتك ، ونهب مالك ، ومنه : « فأعْتبُوا بالصَّلْيمَ »[1] .

ويقول في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ ﴾ (الحجر:٦) .

« والتعكيس في كلامهم للاستهزاء والتهكم مذهب واسع ، وقد جاء في كتاب الله سبحانه وتعالى في مواقع ، منها : ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ، ﴿ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴾ (هود:٨٧) وقد يوجد كثيراً في كلام العجم »[2].

وهذه صورة الاستعارة العنادية (التهكمية) كما ذهب إلى ذلك السكاكي وغيره ، ولست أجد لهذا النوع مذاق الاستعارة ، ولست أستسيغ أيضًا تكلف إجرائها في هذه الأساليب ، وأن طريقة الزمخشري هذه التي تكتفي ببيان أصل هذه الطريقة ، وأنها من العكس في الكلام وأن القوم كثيراً ما يذهبون إليها ، وهم ليسوا بدعًا في هذا ، فإن غيرهم من الأعاجم قد يعكس في كلامه ، لا شك أن هذه الطريقة خير من تكلف الاستعارة التي ينزل فيها التضاد منزلة التناسب .

وقد ذكر الدكتور شوقي ضيف أن من إضافات الزمخشري في علم البيان الاستعارة التي سميت بعده بالعناية ، وذكر الآية وغيرها ، وظن أن كلام الزمخشري هذا يفيد أن العكس من باب الاستعارة ، وليس في كلامه ما يدل

---

(١) الكشاف ٧٩/١ .

(٢) المرجع السابق ٤٤٤/١ .

على هذا ، بل إنني تتبعت كلامه في هذه الصور ، وهو كثير لأتأكد من أنه لم يحم بهذا الفن حول الاستعارة ، واكتفى بأن جعله من العكس في الكلام ، وجعل من هذا الباب أيضًا الأساليب التي سماها المتأخرون التنويع .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً ﴾ (الأنفال:٣٥) : « فإن قلت : ما وجه هذا الكلام ؟ قلت : هو نحو قوله :

وما كُنْتُ أَخْشَى أَن يَكُــون عطــاؤُه أَدَهِمَ سُــودًا أَو مُحَدْرَجــةً حُمْــرا

والمعنى أنه وضع القيود والسياط موضع العطاء ، ووضعوا المكاء والتصدية موضع الصلاة »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۝٨٨ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ (الشعراء:٨٨،٨٩) : « هو من قولهم : تحية بيتهم ضرب وجيع ، وما ثوابه إلا السيف ، وبيانه أن يقال لك : هل لزيد مال وبنون ؟ فتقول : ماله وبنوه سلامة قلبه ، تريد نفي المال والبنين عنه ، وإثبات سلامة القلب له بدلاً عن ذلك »[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ مَّرَدًّا ﴾ (مريم:٧٦) : « فإن قلت : كيف قيل « خير ثوابًا » كأن لمفاخرتهم ثوابا حتى يجعل ثواب الصالحات خيرا منه ؟ قلت : كأنه قيل ثوابهم النار ، على طريقة قولهم فأعتبوا بالصيلم ، وقوله :

شَجْعَاءُ جَرَّتْــــها الزميــلُ تلُوكــه أَصُــــلاً إذا رَاحَ المَطِــــيُّ غِراثًــــا

وقوله : تحية بيتهم ضرب وجيع ، ثم بنى عليه ﴿ خَيْرٌ ثَوَابًا ﴾ ، وفيه ضرب من التهكم الذي هو أغيظ للمستهزئ من أن يقال له : عقابك النار »[3].

---

(١) الكشاف ٢/١٧٠ .
(٢) المرجع السابق ٣/٢٥٢ .
(٣) المرجع السابق ٢/٣٩ .

وقد سهل على المتأخرين أن يعتبروا بعض هذه الصور من الاستعارة العنادية ، وصعب عليهم أن يجدوا لبعضها وجهًا من وجوه البيان ، إذ استعصى التشبيه والاستعارة على مثل : فأعتبوا بالصيلم ، وقال الشهاب في هذا النوع الذي صعب عليهم تكلف التشبيه والاستعارة فيه ، قال : « وفيه تسكب العبرات » إشارة إلى صعوبة تخريجه ، واختلاف آراء القوم فيه ، وقد كان عبد القاهر من خير من درسوا هذا النوع ، وبين خطأ حمله على الاستعارة ، ويقول الشهاب في هذا : « وليس الشيخ ـ يعني عبد القاهر ـ أبا عُذرَته ، فإنه مصرح به في باب الاستثناء من كتاب سيبويه ، وقد نبه عليه السكاكي أيضًا في قسم الاستدلال . وفصله العلامة الزمخشري في تفسير قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ** ﴾ (الشعراء:٨٨) [١] .

ويقول أيضًا : « وهذا نوع من خلاف مقتضى الظاهر ، يقال له التنويع ، وهو ادعاء أن للمسمى نوعين : متعارف ، وغير متعارف ، على طريق التخييل ويجري في مواطن شتى ».

وهذا التنويع كما قلت هو العكس الذي ذكره الزمخشري لأن أمثلة العكس تصلح كلها للتنويع ، بل هي أهم نوع فيه ، والذي إذا أطلق التنويع انصرف إليه ، يقول الشهاب : « وأهم نوع في التنويع هو أن ينزل ما يقع في موقع شيء بدلاً عنه منزلته بلا تشبيه ، ولا استعارة ، كما في الاستثناء المنقطع ، وما يضاهيه ، سواء أكان بطريق الحمل ، كما في قوله : تحية بيتهم ضرب وجيع ، أو بدونه كما في قولهم : فأعتبوا بالصيلم ، وحيث أطلق التنويع فالمراد به هذا » [٢].

فباب العكس كما يتصوره الزمخشري يشمل الاستعارة العنادية ، والتنويع ، فهو إذن لم يضف الاستعارة العنادية ، كما ذكر الأستاذ الدكتور شوقي ضيف ،

---

(١) حاشية الشهاب ٢/٦٠-٦٢ .

(٢) المرجع السابق وانظر : مذكرة في البيان للمرحوم الشيخ سليمان نوار ص١٢٥.

وإن كان يقصد أن الزمخشري درس صورها فليس هو أول من درس صور الاستعارة العنادية ـ أعني أمثلتها ـ بل إن عبد القاهر تحدث كثيراً عن استعارة الحي للميت الذي بقي في الناس ذكره، واستعارة الميت للحي الذي لا نفع فيه، وذكر أن من المعروف المتمكن في العادات أن ينزل الوجود منزلة العدم إذا أريد المبالغة في حط الشيء والوضع فيه ، وله في هذا كلام كثير[1].

التمثيل :

قلنا : إن الزمخشري قسم المجاز إلى استعارة ، وتمثيل ، وذكرنا من نصوص كلامه ما يدل على هذا ، واتفقنا مع شراحه على أنه يراد بالتمثيل فيما ذكر صورة الاستعارة التي سماها المتأخرون استعارة تمثيلية . والآن نقول : هل حافظ الزمخشري على هذا المدلول الاصطلاحي الذي حدده لكلمة التمثيل ، والذي جعله قسيمًا للاستعارة ، فيكون بهذا قد خالفه المتأخرون في شيء ، ووافقوه في آخر ، خالفوه حين جعلوا التمثيل قسمًا من الاستعارة ، وقد جعله هو قسيمًا لها ، ووافقوه حين سموا الاستعارة المركبة تمثيلاً ، أم أن الزمخشري خالف هذا المصطلح الذي حدده هو وأطلق كلمة التمثيل على غير صورة الاستعارة المركبة ؟

١- يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ (القمر:٧) : « الجراد مثل في الكثرة والتموج ، يقال في الجيش الكثير المائج بعضه في بعض : جاءوا كالجراد »[2] .

٢- ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴾ (فاطر:١٩) : « ضرب الأعمى والبصير مثلا للمحسن والمسيئ » .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ ﴾ (هود:١١٦)[3] : « أولوا فضل وخير ، وسمي الفضل والجودة « بقية » لأن الرجل

---

(١) انظر : أسرار البلاغة ص ٥٢-٥٩ .
(٢) المرجع السابق ٣٤٤/٤ .
(٣) المرجع السابق ١٣٦/٤ .

يستبقى مما يخرجه أجوده وأفضله فصار مثلاً في الجودة والفضل ، يقال : فلان من بقية القوم ، أي من خيرهم ، ومنه فسر بيت الحماسة :

* أَن تُذْنِبُوا ثم يَأْتِيني بَقَّيتكُم *

ومنه قولهم : « في الزوايا خبايا وفي الرجال بقايا »[1].

٣- ويقول في قوله تعالى:﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلْغَضَبُ ﴾(الأعراف:١٥٤): « هذا مثل كأن الغضب كان يغريه على ما فعل ، ويقول له : قل لقومك كذا ، وألق الألواح ، وجر برأس أخيك إليك ، فترك النطق بذلك وقطع الإغراء ، ولم يستحسن هذه الكلمة ، ولم يستفصحها كل ذي طبع سليم ، وذوق صحيح ، إلا لذلك ، ولأنه من قبيل شعب البلاغة ، وإلا فما لقراءة معاوية بن قرة : « ولما سكن عن موسى الغضب» لا تجد النفس عندها شيئًا من تلك الهزة وطرفًا من تلك الروعة »[2] .

قال الشهاب معلقًا على هذا الكلام : « يعني أنه شبه الغضب بشخص آمِرٌ نَاهٍ ، فهو استعارة مكنية وأثبت له السكوت على طريق التخييل »[3].

٤- ويقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُۥ مَعَهُۥ لِيَفْتَدُواْ بِهِۦ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ﴾ (المائدة:٣٦) : « وهذا تمثيل للزوم العذاب لهم ، وأنه لا سبيل لهم إلى النجاة بوجه »[4] .

قال الشهاب : قال القطب : « أي كناية عن لزوم العذاب ، فإن لزوم العذاب من لوازمه أن ما في الأرض جميعًا ومثله معه لو افتدى به منه لم يتقبل منهم ... ولعل التمثيل يطلق على الكناية إذا كانت بالتمثيل ، وقال : التحرير لا يريد الاستعارة التمثيلية ، بل إيراد مثال وحكم يفهم منه لزوم العذاب لهم »[5].

---

(١) الكشاف ٣٤١/١ .
(٢) المرجع السابق ١٢٨/٢ .
(٣) حاشية الشهاب ٢٢٢/٤ .
(٤) الكشاف ٤٨٨/١ .
(٥) المرجع السابق ٢٤٠/٣ .

٥- ويذكر التمثيل بالأفعال والحركات في قصة داوود عليه السلام مع الخصمين اللذين بغى بعضهما على بعض ، وينبه إلى أهمية هذا النوع من التمثيل . وإلى ما له من إيحاء قوي ، وتأثير بالغ ، في التوجيه والتهذيب ، وينبه إلى الأثر القوي في تصوير المعاني في مشاهد متحركة ، أو بين أشخاص تتحاور وتتجادل والحقيقة المرادة وراء هذا التحاور ، يشف عنها كأنه غشاء رقيق ، وينبه إلى وجوب أن يكون في المشهد التمثيلي رمز يشير إلى الغرض الذي يدور حوله هذا المشهد ، يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ۝٢١ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ بَغَىٰ بَعۡضُنَا عَلَىٰ بَعۡضٖ فَٱحۡكُم بَيۡنَنَا بِٱلۡحَقِّ وَلَا تُشۡطِطۡ وَٱهۡدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ ۝٢٢ إِنَّ هَٰذَآ أَخِي لَهُۥ تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ وَلِيَ نَعۡجَةٞ وَٰحِدَةٞ فَقَالَ أَكۡفِلۡنِيهَا وَعَزَّنِي فِي ٱلۡخِطَابِ ۝٢٣ قَالَ لَقَدۡ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعۡجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦۖ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ لَيَبۡغِي بَعۡضُهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَقَلِيلٞ مَّا هُمۡۗ وَظَنَّ دَاوُۥدُ أَنَّمَا فَتَنَّٰهُ فَٱسۡتَغۡفَرَ رَبَّهُۥ وَخَرَّ رَاكِعٗا وَأَنَابَ ﴾ (ص:٢١-٢٤).

يقول : «فإن قلت : ما معنى ذكر النعجة ؟ قلت : كان تحاكمهم في نفسه تمثيلاً ، ووجه التمثيل فيه أن مثلت قصة أوريا مع داوود ، بقصة رجل له نعجة واحدة ، ولخليطه تسع وتسعون ، فأراد صاحبه تتمة المائة ، فطمع في نعجة خليطه ، وأراده على الخروج من ملكها إليه ، وحاجه في ذلك محاجة حريص على بلوغ مراده ، والدليل عليه قوله : ﴿ وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلۡخُلَطَآءِ ﴾ (ص:٢٤) ، وإنما خص هذه القصة لما فيها من الرمز إلى الغرض بذكر النعجة»[1].

ويقول : «فإن قلت : لم جاءت على طريقة التمثيل والتعريض دون التصريح ؟ قلت : لكونها أبلغ في التوبيخ ، من قبل أن التأمل إذا أداه إلى الشعور بالمعرض به كان أوقع في نفسه ، وأشد تمكنًا من قلبه ، وأعظم أثرًا

(١) الكشاف ٦٤/٤ .

فيه ، وأجلب لاحتشامه وحيائه ، وأدعى إلى التنبه على الخطأ فيه من أن يبادره به صريحًا ، مع مراعاة حسن الأدب بترك المجاهرة ، ألا ترى إلى الحكماء وكيف أوصوا في سياسة الولد إذا وجدت منه هنة منكرة أن يعرض له بإنكارها عليه ولا يصرح ، وأن تحكي له حكاية ملاحظة لحاله إذا تأملها استسمج صاحب الحكاية ، فاستسمج حال نفسه ، وذلك أزجر له لأنه ينصب ذلك مثالاً لحالته ، ومقياسًا لشأنه ، فيتصور قبح ما وجد منه بصورة مكشوفة ، مع أنه أصون لما بين الوالد والولد من حجاب الحشمة ، فإن قلت : فلم كان ذلك على وجه التحاكم إليه ؟ قلت : ليحكم بما حكم به من قوله : ﴿ **لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ إِلَىٰ نِعَاجِهِۦ** ﴾ (ص:٢٤) ، حتى يكون محجوبًا بحكمه ومعترفًا على نفسه بظلمه[١] .

وهذا التحليل يتناول التمثيل الذي هو فن الحركة والأداء ، يقول سعد الدين في شرحه للكشاف : « كان تحاكمهم في نفسه تمثيلاً ، يعني أنه في الأفعال بمنزلة الاستعارة التمثيلية في الأقوال ، حيث لم يكن المقصود من تحاكمهم ما هو ظاهر الحال »[٢] .

٦- ويقول في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْعَٰبِدِينَ** ﴾ (الزخرف:٨١) : « وهذا كلام وارد على سبيل الفرض والتمثيل لغرض ، وهو المبالغة في نفي الولد ، والإطناب فيه ، وألا يترك الناطق به شبهة إلا مضمحلة ، مع الترجمة عن نفسه بثبات القدم في باب التوحيد ... ونحو هذه الطريقة قول سعيد بن جبير رحمه الله للحجاج ـ حين قال له : أما والله لأبدلنك بالدنيا نارًا تلظى ـ : لو عرفت أن ذلك إليك ما عبدت إلهًا غيرك »[٣].

---

(١) الكشاف ٤/٦٣ .

(٢) شرح الكشاف للعلامة سعد الدين ورقة ٣٧ مخطوط .

(٣) الكشاف ٣/٢٠٩ .

ومن غير ريب أن التمثيل في هذه الأنواع التي ذكرناها ليس تمثيلاً بالمعنى الاصطلاحي الذي حدده الزمخشري ، وجعله قسمًا من المجاز ، وقسيم الاستعارة ، وإنما هو في النوع الأول تشبيه ، وفي الثاني من الاستعارة في المفرد ، وفي الثالث من الاستعارة بالكناية ، وفي الرابع من الكناية ، وفي الخامس من التمثيل بالأفعال ، وفي السادس من الكلام الوارد على سبيل الفرض وهو من الحقيقة المفروضة .

والزمخشري يتساهل في استعمال المصطلحات العلمية التي حدد مدلولها ، ومرجع هذا إلى ميله للمعنى اللغوي الذي يعدل به كثيراً عن الاصطلاح المحدد ، أما صور التمثيل الذي هو قسيم الاستعارة في اصطلاحه فقد أشار إليه في مواضع كثيرة .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا** ﴾ (الفرقان:٢٣) : « ليس ههنا قدوم ولا ما يشبه القدوم ، ولكن مثلت حال هؤلاء وأعمالهم التي عملوها في كفرهم من صلة رحم ، وإغاثة ملهوف ، وقِرَى ضَيْفٍ ، وَمَنٍّ على أسير ، وغير ذلك من مكارمهم ، ومحاسنهم ، بحال قوم خالفوا سلطانهم واستعصوا عليه ، فقدم إلى أشيائهم ، وقصد إلى ما تحت أيديهم ، فأفسدها ومزقها كل ممزق ، ولم يترك لها أثرًا ولا عثيرًا »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ **وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا** ﴾ (الفجر:٢٢) : « فإن قلت : ما معنى إسناد المجيء إلى الله والحركة والانتقال إنما يجوزان على من كان في جهة؟ قلت : هو تمثيل لظهور آيات اقتداره ، وتبين آثار قهره ، وسلطانه ، مثلت حاله في ذلك بحال ملك إذا حضر بنفسه ظهر بحضوره من آثار الهيبة ، والسياسة ، ما لا يظهر بحضور عساكره كلها ، ووزرائه ، وخواصه عن بكرة أبيهم »[2] .

---

(١) الكشاف ٣/٢١٦ .

(٢) المرجع السابق ٤/٦٠٠ .

ويشرح صورة المثل في ضوء صور الحياة التي هي منبع هذا التصوير ، ومن الواضح أن صور البيان جزء من حياة العرب ترمز كل واحدة منها إلى شيء في حياتهم الواقعية ، أو النفسية ، وليس هذا محتاجا إلى بيان . والمهم هو أن نقول : إن ربط التعبير البياني بحياة القوم وعاداتهم ، وما في بيئاتهم من الصور ، والأحداث ، أمر عُنِى به الزمخشري وأشار إليه ، حين ذكر أصول هذه الصور وهي جزء من الحياة في بيئتهم قبل أن تكون بيانًا في لغتهم .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ (القلم:٤٢) : « الكشف عن الساق والإبداء عن الخدام مثل في شدة الأمر وصعوبة الخطب ، وأصله في الروع والهزيمة وتشمير المخدرات عن سوقهن في الهرب ، وإبداء خدامهن عند ذلك .

قال حاتم :

أَخُو الحَرْبِ إِنْ عَضَّتْ بِهِ الحَرْبُ وإن شَمَّرَت عن سَاقِها الحَرْبُ شَمَّرا

وقال ابن الرقيات :

تُذهلُ الشَّيْخَ عن بَنِيه وتُبْدي عَن خِدَامِ العَقيلَةِ العَذْراءِ

فمعنى ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ في معنى : يوم يشتد الأمر ويتفاقم ، ولا كشف ثمة ولا ساق ، كما تقول للأقطع الشحيح : يده مغلولة ، ولا يد ثَمَّ ، ولا غل ، وإنما هو مثل في البخل ، وأما من شبه فلضيق عطنه وقلة نظره في علم البيان »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ **وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحْمَةِ** ﴾ (الإسراء:٢٤) :

الطائر إذا أراد أن ينحط للوقوع كسر جناحه وخفضه ، وإذا أراد أن ينهض للطيران رفع جناحه ، فجعل خفض جناحه عند الانحطاط مثلا في التواضع ، ولين الجانب ، ومنه قول بعضهم :

---

(١) الكشاف ٤/٤٧٥ .

وأَنْــتَ الشَّــهير بَخْفــضِ الجَنَــاحِ فــــلا تَــــكُ في رَفْعــــهِ أَجْــــدَلا

ينهاه عن التكبر بعد التواضع »[1] .

ويبين قيمة التصوير الحسي للمعاني الذهنية الاستدلالية ، وكيف يكون هذا التصوير أدعى للاعتقاد والتيقن ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ ﴾ (لقمان:٢٢) : « بالعروة الوثقى : من الحبل الوثيق المحكم المأمون انفصالها . أي انقطاعها ، وهذا تمثيل للمعلوم بالنظر والاستدلال بالمشاهد المحسوس ، حتى يتصوره السامع كأنه ينظر إليه بعينيه ، فيحكم اعتقاده والتيقن به »[2] .

والكلام إذا جرى على سنن الحقيقة وخلا من فائدة هذا التصوير البياني يسميه الزمخشري كلامًا عريانًا .

يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ (الحجرات:١) : « وحقيقة قولهم : جلس بين يدي فلان ، أن يجلس بين الجهتين المسامتتين ليمينه وشماله قريبًا منه ، فسميت الجهتان « يدين » لكونهما على سمت اليدين ، مع القرب منهما توسعًا كما يسمى الشيء باسم غيره إذا جاوزه وداناه في غير موضع ، وقد جرت هذه العبارة هنا على سنن ضرب من المجاز هو الذي يسميه أهل البيان تمثيلاً ، ولجريانها هكذا فائدة ليست في الكلام العريان ، وهي تصوير الهجنة والشناعة فيما نهوا عن الإقدام على أمر من الأمور دون الاحتذاء على أمثلة الكتاب والسنة »[3] .

وحين يعارض ظاهر النص مبدءًا من مبادئ المعتزلة يصرفه الزمخشري عن ظاهره ، فيلجأ أحيانًا إلى طريقة التمثيل ، ويحمل الكلام عليها ، من ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة:٧) وقد مر بيان وجه المجاز في هذا الأسلوب ، وأنه يحتمل أن يكون من الاستعارة ، وأن يكون من التمثيل ،

---

(١) الكشاف ٢٦٨/٣ .
(٢) المرجع السابق ٢٣٣/١ .
(٣) المرجع السابق ٢٧٧/٤ .

وقد ذكرت ذلك ، ولكنه نظر فوجد الختم مسنداً إلى الله سبحانه ، فبحث عن وجه يصرف به الكلام عن ظاهره ، لأن الله منزه عن فعل القبيح ، يقول في ذلك : « فإن قلت : لم أسند الختم إلى الله تعالى وإسناده إليه يدل على المنع من قبول الحق ، والتوصل إليه بطرقه ، وهو قبيح ، والله يتعالى عن فعل القبيح علواً كبيراً لعلمه بقبحه ، وعلمه بغناه عنه ، وقد نص على تنزيهه ذاته بقوله : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ (ق:٢٩) ، ﴿ وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (الزخرف:٧٦) ، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ﴾ (الأعراف:٢٨) ونظائر ذلك مما نطق به التنزيل ... ويجوز أن يضرب الجملة كما هي ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة:٧) مثلا ، كقولهم : « سال به الوادي » ، إذا هلك ، و« طارت به العنقاء » إذا أطال الغيبة ، وليس للوادي ولا للعنقاء عمل في هلاكه ، ولا في طول غيبته ، وإنما هي تمثيل ، مثلت حاله في هلاكه بحال من سال به الوادي ، وفي طول غيبته بحال من طارت به العنقاء ، فكذلك مثلت حال قلوبهم فيما كانت عليه من التجافي عن الحق بحال قلوب ختم الله عليها نحو قلوب الأغنام التي هو في خلوها عن الفطن كقلوب البهائم أنفسها ، أو بحال قلوب مقدر ختم الله عليها لا تعي شيئًا ولا تفقهه ، وليس له عز وجل فعل في تجافيها عن الحق ونبوها عن قبوله ، وهو متعال عن ذلك »[1].

التمثيل والتخييل :

يذكر الزمخشري التمثيل والتخييل وكأنه لا يفرق بينهما في كثير من المواضع ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِىٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا۟ بَلَىٰ ﴾ (الأعراف:١٧٢) : « من باب التخييل والتمثيل ، ومعنى ذلك أنه نصب لهم الأدلة على ربوبيته ، ووحدانيته ، وشهدت بها عقولهم ، وبصائرهم ، التي ركبها فيهم ، وجعلها مميزة بين الضلال والهدى فكأنه أشهدهم على أنفسهم ، وأفردهم ، وقال لهم :

---

(١) الكشاف ٣٩/١ .

﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ ؟ : وكأنهم قالوا : بلى أنت ربنا شهدنا على أنفسنا ، وأقررنا بوحدانيتك ، وباب التمثيل واسع في كلام الله تعالى ورسوله عليه السلام ، وفي كلام العرب ، ونظيره قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ (النحل:٤٠) ، ﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾ (فصلت:١١) وقوله :

إذ قَالَتْ الأنساعُ للبطن الحق

وقالت له ريحُ الصَبا قرقار

ومعلوم أنه لا قول ثم وإنما هو تمثيل وتصوير للمعنى»[١] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ (البقرة:٢٥٥) : «لم يضق عن السموات والأرض لبسطته وسعته ، وما هو إلا تصوير لعظمته ، وتخييل فقط ، ولا كرسي ثمة ولا قعود ولا قاعد ، كقوله : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ (الزمر:٦٧) ، من غير تصوير قبضة وطي ويمين ، وإنما هو تخييل لعظمة شأنه ، وتمثيل حسي ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾[٢] .

ويقول : «كان حول البيت ثلاثمائة وستون صنمًا ، صنم كل قوم بحيالهم ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما : كانت لقبائل العرب يحجون إليها ، وينحرون لها فشكا البيت إلى الله عز وجل فقال : أي ربي ، حتى متى تُعبد هذه الأصنام حولي دونك ؟ فأوحى الله إلى البيت : «إني سأحدث لك نوبة جديدة فأملأك خدودًا سجدًا ، يدفون إليك دفيف النسور ، ويحنون إليك حنين الطير إلى بيضها ، لهم عجيج حولك بالتلبية» ... وشكاية البيت والوحي إليه تمثيل وتخييل»[٣] .

---

(١) الكشاف ١٣٧/٢ .
(٢) المرجع السابق ٢٢٩/١ .
(٣) المرجع السابق ٥٣٧/٢ .

وإذا كنا نجده لا يفرق بينهما في هذه النصوص التي ذكرناها وغيرها كثير فإنا نراه أحيانًا يفرق بينهما ويجعل الكلام إما من التمثيل ، أو من التخييل ، ومن ذلك قوله في قوله تعالى : ﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ** ﴾ (فصلت:١١) : « ومعنى أمر السماء والأرض بالإتيان وامتثالهما أنه أراد تكوينهما فلم يمتنعا عليه ووجدتا كما أرادهما ، وكانتا في ذلك كالمأمور المطيع إذ ورد عليه فعل الأمر المطاع ، وهو من المجاز الذي يسمى التمثيل ، ويجوز أن يكون تخييلا ، ويبنى الأمر فيه على أن الله تعالى كلم السماء والأرض وقال لهما : ائتيا على الطوع لا على الكره ، والغرض تصوير أثر قدرته في المقدورات لا غير من غير أن يحقق شيء من الخطاب والجواب ، ونحوه قول القائل : قال الجدار للوتد لم تشقني ؟ قال الوتد : اسأل من يدقني فلم يتركني ورائي الحجر الذي ورائي »[1].

ونلاحظ أن هذه الآية التي جعلها من قبيل التمثيل أو من قبيل التخييل قد ذكرها مثالاً للتمثيل والتخييل في النصوص التي أوردناها وقلنا إنه يذكر التمثيل والتخييل وكأنه لا يفرق بينهما ، كما نلاحظ فرقًا بين تحليل الأسلوب على طريقة التمثيل في هذا الموضع وبين تحليله على طريقة التخييل ، فطريقة التمثيل هي طريقة الاستعارة التمثيلية في مفهوم المتأخرين أما طريقة التخييل فهي أقرب إلى فرض الأشياء وتخيلها كالمحاورة بين الجدار والوتد ، ونداء الأرض وإجابتها ، ومقاولة جهنم ، وشكاية البيت ، والوحي إليه ، وقد يكون منه القصص على ألسنة الحيوان ، فهو باب الخيال الطليق الحر ، الذي يبعد في التحليق عن الخيال المحدود في صور الاستعارة ، وقد لحظ هذا بعض القدامى ، قال الشهاب تعليقًا على قول البيضاوي الملخص من كلام الكشاف في قوله تعالى : ﴿ **وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ** ﴾ (الزمر:٦٧) : « والمراد بالتخييل ما يقابل

---

(١) الكشاف ١٤٨/٤ .

التصديق كما في قولهم : الناس للتخييل أطوع منهم للتصديق ، وهو ما سلف من المقدمات المتخيلة ، لا تخييل الاستعارة بالكناية ، كما يوهمه تشبيهه بقولهم : شابت لمة الليل ، فما قيل في كتب القوم أن القياسات الشعرية وإن أفادت الترغيب والترهيب لا ينبغي للنبي ﷺ لأن مدارها على الكذب ، ولذا قيل : أعذبه أكذبه » (انتهى كلام الشهاب) .

والزمخشري ينبه إلى أن التمثيل كما يكون بالأمور المحققة يكون كذلك بالأمور المتخيلة المفروضة ، وقد سبق أن ذكر في التشبيه نوعًا سماه التشبيه التخييلي ، وقلنا إنه يقصد به ما كان المشبه به فيه خياليًّا محضًا كـ : « رءوس الشياطين » ـ ولعله أراد هنا التمثيل التخييلي أي ما تكون صورة المشبه به المستعارة خيالية مفروضة .

يقول الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا** ﴾ (الأحزاب:٧٢) : « والثاني أن ما كلفه الإنسان بلغ من عظمه وثقل محمله أنه عرض على أعظم ما خلق الله من الأجرام وأقواه وأشده أن يتحمله ويستقل به ، فأبى حمله والاستقلال به ، وأشفق منه ، وحمله الإنسان على ضعفه ورخاوة قوته ﴿ **إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولاً** ﴾ ، حيث حمل الأمانة ثم لم يف بها ، وضمنها ثم خاس بضمانة فيها ، ونحو هذا من الكلام كثير في لسان العرب وما جاء القرآن إلا على طرقهم ، وأساليبهم ، من ذلك قولهم : لو قيل للشحم أين تذهب ؟ لقال : أسوي العوج ، وكم وكم لهم من أمثال على ألسنة البهائم والجمادات ، وتصور مقاولة الشحم محال ، ولكن الغرض أن السمن في الحيوان مما يحسن قَبِيحَه كما أن العجف مما يُقَبحّ حَسَنه فصور أثر السمن فيه تصويرًا هو أوقع في نفس السامع وهو به آنس ، وله أقبل وعلى حقيقته أوقف ، وكذلك تصوير عظم الأمانة وصعوبة أمرها ، وثقل محملها ، والوفاء بها ، فإن قلت : قد علم وجه التمثيل في قولهم للذي لا يثبت على رأي واحد : أراك تقدم رجلا وتؤخر

أخرى ، لأنه مثلت حاله في تميله وترجحه بين الرأيين وتركه المضي على أحدهما بحال من يتردد في ذهابه فلا يجمع رجليه للمضي في وجهه وكل واحد من الممثل والممثل به شيء مستقيم داخل تحت الصحة ، والمعرفة ، وليس كذلك ما في هذه الآية فإن عرض الأمانة على الجماد ، وإباءه وإشفاقه ، محال في نفسه غير مستقيم فكيف صح بناء التمثيل على المحال ، وما مثال هذا إلا أن تشبه شيئًا والمشبه به غير معقول ؟ قلت : الممثل به في الآية ، وفي قولهم : لو قيل للشحم أين تذهب ، وفي نظائره ، مفروض ، والمفروضات تُتَخيَّل في الذهن كما في المحققات ، مثلت حال التكليف في صعوبته وثقل محمله ، بحاله المفروضة ، لو عرضت على السموات والأرض والجبال لأبين أن يحملنها وأشفقن منها »[1].

ويقول الشهاب معلقًا على هذا : « ومنه ظهر أن التخييل تمثيل خاص والتصوير لا ينافي كونه تمثيلاً .. وهذا أبسط موضع حقق المصنف فيه التمثيل فليحذ على مثاله »[2] .

ويلخص الشهاب استعمالات التخييل ، فيقول : « التخييل له استعمالات كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح حيث قال : إنه يطلق على التمثيل بالأمور المفروضة وعلى فرض المعاني الحقيقية وعلى قرينة الاستعارة المكنية »[3] .

ويقول في موطن آخر : « فالتخييل له ثلاثة معان : التمثيل بالأمور المفروضة ، وفرض المعاني الحقيقية ، وقرينة المكنية »[4] .

ويذكر التمثيل التخييلي فيقول : « والتخييل نوع من التمثيل ، إلا أنه تمثيل خاص يكون المشبه به فيه أمرًا مفروضًا ... ثم إن كان الممثل بجميع أجزائه

---

(١) الكشاف ٤٤٦/٣ .
(٢) حاشية الشهاب ١٨٧/٧ .
(٣) المرجع السابق ٣٠/٦ .
(٤) المرجع السابق ٣٥١/٧ .

مفروضًا كما نحن فيه وكقولهم : لو قيل للشحم أين تذهب ؟ لقال : أسوى العوج ، فهو التمثيل التخييلي ، وإلا فهو الاستعارة التمثيلية أو التابعة للاستعارة بالكناية ، واسم التمثيل يقع عليها »[1] .

وقد يطلق التخييل على بعض صور حسن التعليل ، يقول الزمخشري في حديث : « ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد ، فيستهل صارخًا من مس الشيطان إياه ، إلا مريم وابنها » يقول : الله أعلم بصحته ، واستهلاله صارخًا من مسه تخييل وتصوير ، لطمعه فيه كأنما يمسه ويضرب بيده عليه ويقول : هذا ممن أغويه ، ونحوه من التخييل قول ابن الرومي :

لِما تُؤْذِنُ الدنيا بـه مـن صُـرُوفها يكونُ بكاءُ الطفلِ ساعةَ يُولَـدُ[2]

وقد يطلق على ما ليس من صور البيان وإنما هو من الحقائق المفروضة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ** ﴾ (المجادلة:٢٢) : « من باب التخييل ، خيل أن من الممتنع المحال أن تجد قومًا مؤمنين يوالون المشركين ، والغرض به أنه لا ينبغي أن يكون ذلك ، وحقه أن يمتنع ولا يوجد بحال ، مبالغة في النهي عنه ، والزجر عن ملابسته »[3] .

ولعل إطلاقه على مثل هذا النوع هو المراد بقول الشهاب : إنه يطلق على فرض المعاني الحقيقية .

وتراه حين يذكر طريقة التخييل يرشد القارئ إلى أخذ الزبدة من الكلام واستشعار ما يوحي به من المعاني ، غير ملتفت إلى ما عليه حال المفرد من الحقيقة والمجاز ، وإنما تصرف همك كله إلى ما وراء هذا التصوير من غرض

---

(١) حاشية الشهاب ٣٣٥/٢ .

(٢) الكشاف ٢٧٤/١ .

(٣) المرجع السابق ٣٩٦/٤ .

يساق له الكلام،وهذا تفكير جيد في فهم التصوير البياني جعله الزمخشري أدق وألطف أبواب علم البيان ، وأنفع وأعون على تعاطي تأويلات المشتبهات .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ (الزمر:٦٧) : «ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه ، على طريقة التخييل ، فقال : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه ، تصوير عظمته ، والتوقيف على كنه جلاله لا غير ، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة ، أو جهة مجاز ، وكذلك حكم ما يروى أن جبريل جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا أبا القاسم ، إن الله يمسك السموات والأرض يوم القيامة على إصبع ، والجبال على إصبع ، وسائر الخلق على إصبع ، ثم يهزهن فيقول : أنا الملك ، فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا مما قال ثم قرأ تصديقًا له : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ ﴾ .. وإنما ضحك أفصح العرب ﷺ وتعجب لأنه لم يفهم منه إلا ما يفهم علماء البيان من غير تصور إمساك ولا إصبع ولا هز ولا شيء من ذلك ، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره على الزبدة والخلاصة التي هي الدلالة على القدرة الباهرة ، وأن الأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان ، ولا تكتنهها الأوهام ، هينة عليه هوانا لا يوصل السامع إلى الوقوف عليه إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل ،ولا ترى بابًا في علم البيان أدق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون على تعاطي تأويل المشتبهات من كلام الله تعالى في القرآن وسائر الكتب السماوية وكلام الأنبياء ، فإن أكثره وعليته تخيلات قد زلت فيها الأقدام قديمًا ، وما أتى الزالون إلا من قلة عنايتهم بالبحث والتنقير حتى يعلموا أن في عداد العلوم الدقيقة علما لو قدروه حق قدره لما خفي عليهم أن العلوم كلها مفتقرة إليه ، وعيال عليه ، إذ لا يُحل عُقَدَها المُوريَة ، ولا يفك قيودها المكربة ، إلا هو ، وكم آية من آيات التنزيل ، وحديث من أحاديث

الرسول ، قد ضيم وسيم الخسف بالتأويلات الغثة والوجوه الرثة ، لأن من تأول ليس من هذا العلم في عير ولا نفير ، ولا يعرف قبيلا منه من دبير »[1].

وقد أطلق ابن السبكي على هذه الطريقة طريقة الاستعارة بالتخييل ، وفسر المجاز في قول الزمخشري : « من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة ، أو جهة مجاز » بالمجاز المرسل ، ثم ذكر كلام الزمخشري الذي أثبتناه مع شيء من التصرف ثم قال : هذه نبذة من كلام الزمخشري ذكرتها لحسنها[2].

ولا وجه لابن السبكي في تحديد المجاز في قول الزمخشري : « من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة ، أو جهة مجاز » بالمجاز المرسل ، لأنه ليس في كلام الزمخشري ما يشير إلى هذا التخصيص ، بل إن تخصيص المجاز هذا بالمجاز المرسل بعد عن مراد الزمخشري ، لأن الذي يفهم من كلامه أنه في حال التجوز بالصورة المركبة لا توصف المفردات بالحقيقة أو المجاز مطلقًا ، لأن المفردات تصبح كأنها حروف في الكلمة المفردة ، وهذا أثر من آثار المزج بين المفردات في الاستعارة المركبة ، فلا ينظر فيها إلى المفردات إلا من جهة مشاركتها في تكوين الصورة .

المجاز المرسل :

لا أعرف أحدًا ذكر هذا الاصطلاح لهذا اللون من التجوز قبل أبي يعقوب يوسف السكاكي ، وإن كان عبد القاهر فرَّق بين صوره وصور الاستعارة وأطلق الاستعارة اللفظية غير المفيدة على ما كان التجوّز فيه مبنيًّا على علاقة التقييد والإطلاق ، كإطلاق المشفر على الشفة ، من غير نظر إلى تشبيه ، ثم ضن بهذا الاسم على هذا التجوُّز كما ذكرنا ، وأنكر على ابن دريد ذكر قولهم : رعينا الغيث . وتسميتهم الهودج والبعير ظعينة ، وغير ذلك مما ليس طريق نقله

---

(١) الكشاف ٤/١١٠ ، ١١١ .

(٢) ينظر : عروس الأفراح ص ٤/٣٥ وما بعدها ضمن شروح التلخيص .

التشبيه ، أنكر عليه ذكر هذا ونحوه ضربًا من ضروب الاستعارة ، وذكر أنه لم يراع عرف القوم كغيره من اللغويين[1] .

أما الزمخشري فقد ذكر أنواعًا من العلاقات ، وفرَّق أيضًا بين صوره وصور الاستعارة حيث يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْأَحْبَارِ وَٱلرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ (التوبة:٣٤) : « معنى أكل الأموال على وجهين : أما أن يستعار الأكل للأخذ ، ألا ترى إلى قولهم : أخذ الطعام وتناوله ، وأما على أن الأموال يؤكل بها فهي سبب للأكل ، ومنه قوله :

إنَّ لَنـــا أَحْمِـــرةً عِجافًـــا يـــأكُلْنَ كُـــلَّ لَيْلَـــةٍ إِكَافـــا

يريد علفا يشترى بثمن أكاف .

وتردد التجوز بين نوعين يعني الفرق بينهما ، على أن الزمخشري ذكر صورًا منه وسماها الاستعارة اللفظية كما فعل عبد القاهر ، وقد أشرنا إلى ذلك.

أما علاقات المجاز المرسل ، فقد ذكر الزمخشري منها :

١- علاقة السببية : أعني إطلاق المسبب وإرادة السبب ، وإطلاق السبب وإرادة المسبب ، أما إطلاق المسبب وإرادة السبب فقد ذكرها في مواطن كثيرة منها قوله في قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ (البقرة:٢٨٦) : « فإن قلت : النسيان والخطأ متجاوز عنهما فما معنى الدعاء بترك المؤاخذة بهما ؟ قلت : ذكر النسيان والخطأ والمراد بهما ما هما مسببان عنه من التفريط والإغفال ، ألا ترى إلى قوله : ﴿ وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ ﴾ (الكهف:٦٣) والشيطان لا يقدر على فعل النسيان وإنما يوسوس فتكون وسوسته سببًا للتفريط الذي منه النسيان »[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ (المائدة:٦) كقوله : ﴿ فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ ﴾ (النحل:٩٨) ، وكقولك : إذا ضربت فلانًا فهوِّن عليه ، في أن

---

(١) ينظر : أسرار البلاغة ص٢٠-٢٩، ٣١٦-٣٢٥ . (٢) الكشاف ١/٢٥٤ .

المراد إرادة الفعل ، فإن قلت : لم جاز أن يعبر عن إرادة الفعل بالفعل ؟ قلت : لأن الفعل يوجد بقدرة الفاعل عليه ، وإرادته له ، وهو قصده إليه ، وميله ، وخلوص داعيه ، كما عبر عن القدرة على الفعل بالفعل في قولهم : الإنسان لا يطير ، والأعمى لا يبصر ، أي لا يقدران على الطير والإبصار ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَعْدًا عَلَيْنَآ ۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ (الأنبياء:١٠٤) ، يعني : إنا كنا قادرين على الإعادة ، كذلك عبر عن إرادة الفعل بالفعل ، لأن الفعل مسبب عن القدرة ، والإرادة ، فأقيم المسبب مقام السبب للملابسة بينهما ولإيجاز الكلام ، ونحوه من إقامة المسبب مقام السبب ، قولهم : كما تدين تدان ، عبر عن الفعل المبتدأ الذي هو سبب الجزاء بلفظ الجزاء الذي هو مسبب عنه»[(١)].

وأما إطلاق السبب وإرادة المسبب، فكقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ۚ قَوْلَ ٱلْحَقِّ ﴾ (مريم:٣٤) ، يقول : «وإنما قيل لعيسى «كلمة الله» و«قول الحق» لأنه لم يولد إلا بكلمة الله وحدها ، وهي قوله «كن من غير واسطة أب» تسمية للمسبب باسم السبب كما سمى العشب بالسماء والشحم بالندى»[(٢)] .

ويقول الزمخشري : «وهم ينزلون كل واحد من السبب والمسبب منزلة الآخر لالتباسهما واتصالهما»[(٣)] .

٢- وقد ذكر منها إطلاق الكل وإرادة البعض :

يقول في قوله تعالى : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ ﴾ (البقرة:١٩٧) : «فإن قلت : كيف كان الشهران وبعض الثالث أشهرًا ؟ ... وقيل : نزل بعض الشهر منزلة كله ، كما يقال : رأيتك سنة كذا ، أو على عهد فلان»[(٤)] ويذكر القيمة البلاغية لهذا التجوز أو لهذه العلاقة ، فيقول في قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ ﴾ (البقرة:١٩) : «فإن قلت : رأس الأصبع هو الذي يجعل في الأذن فهلا قيل

---

(١) الكشاف ٤٧٣/١ .
(٢) المرجع السابق ١٢/٣ .
(٣) المرجع السابق ٢٤٩/١ .
(٤) المرجع السابق ١٨٣/١ .

«أناملهم» ؟ قلت : هذا من الاتساعات في اللغة التي لا يكاد الحاصر يحصرها ، كقوله : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ ﴾ (المائدة:٦) ، ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ (المائدة:٣٨) أراد للبعض الذي هو المرفق ، والذي إلى الرسغ ، وأيضًا ففي ذكر الأصابع من المبالغة ما ليس في ذكر الأنامل»[١].

٣- ويذكر إطلاق الجزء وإرادة الكل :

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَقُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ ﴾ (الإسراء:٧٨) : «صلاة الفجر ، سميت قرآنًا وهي القراءة لأنها ركن ، كما سميت ركوعًا وسجودًا وقنوتًا»[٢].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ (النساء:٩٢) : «والرقبة عبارة عن النسمة ، كما عبر عنها بالرأس في قولهم : فلان يملك كذا رأسًا من الرقيق»[٣].

٤- ويذكر تسمية الشيء باعتبار ما كان عليه :

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ (النساء:٢) : «فإن قلت : فما معنى قوله : ﴿ وَءَاتُواْ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ﴾ ؟ قلت : إما أن يراد باليتامى الصغار ، وبإتيانهم الأموال ألا يطمع فيها الأولياء والأوصياء وولاة السوء وقضاته ... وإما أن يراد الكبار تسمية لهم يتامى على القياس ، أو لقرب عهدهم إذا بلغوا بالصغر ، كما نسمي الناقة عشراء بعد وضعها ، على أن فيه إشارة إلى أنه لا يؤخر دفع أموالهم إليهم عن حد البلوغ ، ولا يمطلوا أن أُونِسَ منهم الرشد ، وأن يؤتوها قبل أن يزول عنهم اسم اليتامى»[٤].

٥- ويذكر تسمية الشيء بما يؤول إليه :

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ (يوسف:٣٦) : «يعني عنبًا . تسمية للعنب بما يؤول إليه»[٥].

---

(١) الكشاف ٦٤/١ .
(٢) المرجع السابق ٥٣٥/٢ .
(٣) المرجع السابق ٤٢٦/١ .
(٤) المرجع السابق ٣٥٧/١ .
(٥) المرجع السابق ٣٦٥/٢ .

٦- ويذكر تسمية الشيء بما يجاوره :

يقول في قوله تعالى : ﴿ قَدْ خَسِرَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِلِقَآءِ ٱللَّهِ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلسَّاعَةُ بَغْتَةً ﴾ (الأنعام:٣١) : « حتى : غاية لـ « كذبوا» لا لـ « خسروا» ، لأن خسرانهم لا غاية له، أي ما زال بهم التكذيب إلى حسرتهم وقت مجيء الساعة، فإن قلت : أما يتحسرون عند موتهم ؟ قلت : لما كان الموت وقوعًا في أحوال الآخرة ومقدماتها جعل من جنس الساعة وسمي باسمها . ولذلك قال رسول الله ﷺ : « من مات فقد قامت قيامته »[١] .

٧- ويذكر تسمية الشيء باسم آلته :

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ (يونس:٢) : ﴿ قَدَمَ صِدْقٍ عِندَ رَبِّهِمْ ﴾ : أي سابقة ، وفضلا ، ومنزلة رفيعة ، فإن قلت : لم سميت السابقة قدما ؟ قلت : لما كان السعي والسبق بالقدم سميت المسعاة الجميلة والسابقة قدمًا ، كما سميت النعمة يدا لأنها تعطى باليد ، وباعا لأن صاحبها يبوع بها ، فقيل : لفلان قدم في الخير »[٢] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَهُمْ لِسَانَ صِدْقٍ ﴾ (مريم:٥٠) : « لسان الصدق : الثناء الحسن وعبر بـ « اللسان» عما يوجد باللسان ، كما عبر باليد عما يطلق باليد وهي العطية ، قال : إني أتتني لسان لا أسر بها ».

يريد الرسالة ، ولسان العرب لغتهم وكلامهم[٣].

٨- ويذكر تسمية الشيء باسم محله :

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُم مَّقَامِى ﴾ (يونس:٧١) : « مقامي : مكاني ، يعني نفسه ، كما تقول : فعلت كذا لمكان فلان ، وفلان ثقيل الظل ، ومنه : ﴿ وَلِمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ ﴾ (الرحمن:٤٦) بمعنى خاف ربه »[٤] .

---

(١) الكشاف ١٢/٢ .
(٢) المرجع السابق ٢٧٥/٢ .
(٣) المرجع السابق ١٦/٣ .
(٤) المرجع السابق ٢٨١/٢ .

وهذه العلاقات التي ذكرها أنواع وأمثلة لعلاقة كبرى هي علاقة الملابسة بين المعنيين ، وقد يكتفي في بيان وجه التجوّز بذكر الملابسة من غير أن يبين نوعها .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُواْ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَـٰنِكُمْ ﴾ (البقرة:٢٢٤) : « أي حاجزاً لما حلفتم عليه ، وسمى المحلوف عليه يميناً لتلبسه باليمين ، كما قال النبي ﷺ لعبد الله بن سحرة : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيراً منها فأت الذي هو خير ، وكفر عن يمينك» ، أي على شيء مما يحلف عليه»[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ مَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ إِلَّا ٱلنَّارَ ﴾ (البقرة:١٧٤): « لأنه إذا أكل ما يتلبس بالنار لكونها عقوبة له فكأنه أكل النار ، ومنه قولهم : أكل فلان الدم ، إذا أكل الدية التي هي بدل منه ، « أكلت دما إن لم أرعك بضرة» .

وقال : « يأكلن كل ليلة إكافًا» .

« أراد ثمن الإكاف ، فسماه إكافا لتلبسه بكونه ثمنا له»[2] .

وعلاقة الملابسة هذه تتسع لكثير من الصور ، ولهذا لا تستطيع أن تقول إنه حصر علاقات المجاز المرسل فيما ذكر .

وقد ذكر الأستاذ الفاضل الدكتور شوقي ضيف أن الزمخشري أضاف إلى علاقات المجاز المرسل تسمية الجزء باسم الكل ، واعتبار ما كان ، واعتبار ما يؤول إليه الشيء[3] . والواقع أن هذه العلاقات مذكورة ومفصلة في كتاب لأبي حامد الغزالي كتبه في أصول الفقه ، واطلع عليه ابن الأثير ، ونقلها منه

---

(١) الكشاف .
(٢) المرجع السابق ١/١٦٢ .
(٣) انظر : البلاغة تطور وتاريخ ص ٢٦٣ .

وناقشها . فقد ذكر الغزالي تسمية الشيء بما يؤول إليه ، وذكر الآية المشهورة ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا ﴾ (يوسف:٣٦) وتسمية الشيء باسم أصله كقولهم للآدمي : مضغة ، وتسمية الشيء بكله[١] .

وإذا كان أبو حامد الغزالي قد توفي في سنة (٥٠٥هـ) والإمام الزمخشري قد فرغ من تفسيره في سنة (٥٢٨هـ) فالأرجح فيما أراه أن الثاني قد أفاد من الأول ، ولا يصح أن نعتبر هذا من إضافاته .

المجاز الحكمي :

وبحث المجاز الحكمي في تفسير الكشاف من أهم البحوث البلاغية التي عني بها الزمخشري ، لأن الأمر في إسناد الأفعال يتصل اتصالا قويًّا بقضايا خلافية في شئون العقيدة .

وإذا كان المعتزلة يرون أن إسناد الأفعال القبيحة إلى الله سبحانه أمر قادح في التنزيه ، وإذا كان القرآن يذكر في كثير من آياته إسناد هذه الأفعال إلى الله سبحانه ، كان لا مناص من وقوف الزمخشري عند هذه الآيات وبيان وجه التجوّز فيها .

ومن أهم ما ذكره في هذا الباب قوله في قوله تعالى : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾ (البقرة:٧) .

يقول الزمخشري : « ويجوز أن يستعار الإسناد في نفسه من غير الله لله ، فيكون الختم مسندًا إلى اسم الله على سبيل المجاز ، وهو لغيره حقيقة ، تفسير هذا أن للفعل ملابسات شتى ، يلابس الفاعل ، والمفعول به ، والمصدر ، والزمان ، والمكان ، والسبب ، فإسناده إلى الفاعل حقيقة ، وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة ، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل كما يضاهي الرجل الأسد في جراءته فيستعار إليه اسمه ، فيقال

---

(١) انظر : المثل السائر ٢/٨٨-٩٣ .

في المفعول به : عيشة راضية ، وماء دافق ، وفي عكسه : سيل مفعم ، وفي المصدر : شعر شاعر ، وذيل ذائل ، وفي الزمان : نهاره صائم ، وليله قائم ، وفي المكان : طريق سائر ونهر جار ، وأهل مكة يقولون : صلى المقام ، وفي المسبب : بني الأمير المدينة ، وناقة ضبوث وحلوث وقال :

« **إذا رَدَّ عَافى القِدْرِ مَنْ يَسْتعِيرُها** »

فالشيطان هو الخاتم في الحقيقة أو الكافر ، إلا أن الله سبحانه لما كان هو الذي أقدره ومكنه أسند إليه الختم كما يسند الفعل إلى السبب»[1].

ومن الواضح أن هذا النص لدقته وضبطه أفاد كثيراً من البلاغيين ، فنقلوه في هذا الباب كما ذكره الزمخشري ، وعليه بنى مذهب الخطيب في تعريف المجاز العقلي ، ويدور درس المجاز العقلي عنده حول هذا النص[2].

ونلاحظ هنا أن الزمخشري يقول في هذا المجاز : إنه إسناد على طريق المجاز المسمى استعارة ، وهو يعني بهذا استعارة الإسناد مما هو له إلى غير ما هو له ، وليس هذا خلطًا بين هذا المجاز والمجاز اللغوي إذ أننا سوف نرى له نصوصًا واضحة في التفريق بينهما .

كما أننا نلحظ هنا أن الزمخشري يجعل العلاقة بين الفاعل المجازي والفاعل الحقيقي ، ويشير إلى أنها المشابهة في ملابسة الفعل .

وقد ذكر الزمخشري في هذا النص أنواعًا من الملابسات ، وقد وقف الخطيب عندها كما قلنا ، وكذلك أكثر المتأخرين ولا يزال الكاتبون في المجاز العقلي من المعاصرين يقف أكثرهم عند هذه الملابسات لا يتعداها ، ولكن الزمخشري الذي تأثروا به في هذا يعود فيذكر أنواعًا كثيرة من الملابسات .

---

(١) الكشاف ٣٩/١ ، ٤٠ .

(٢) ينظر : بغية الإيضاح ٥٦/١ .

من ذلك إسناد الفعل إلى الجنس كله وهو في الحقيقة مسند إلى بعضه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ (مريم:٦٦) : « يحتمل أن يراد بالإنسان الجنس بأسره ، وأن يراد بعض الجنس ، وهم الكفرة ، فإن قلت : لم جاز إرادة الأناسي كلهم ، وكلهم غير قائلين ذلك ؟ قلت : لما كانت هذه المقالة موجودة فيمن هو من جنسهم صح إسناده إلى جميعهم كما يقولون : بنو فلان قتلوا فلانًا ، وإنما القاتل رجل منهم ، قال الفرزدق :

فَسَيْفُ بَنِي عَبْسٍ وقــد ضَــرَبُوا بــه نَبا بَيَديَّ ورقَــاء عــن رأَسِ غَــارِبِ

فقد أسند الضرب إلى بني عبس مع قوله : نبا بيدي ورقاء »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَعَقَرُوا۟ ٱلنَّاقَةَ ﴾ (الأعراف:٧٧) يقول : « أسند العقر إلى جميعهم لأنه كان برضاهم وإن لم يباشره إلا بعضهم ، وقد يقال للقبيلة الضخمة : أنتم فعلتم كذا ، وما فعله إلا واحد منهم »[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَٱتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَىٰ مِنۢ بَعْدِهِۦ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا ﴾ (الأعراف:١٤٨) .

« فإن قلت : لم قيل : واتخذ قوم موسى عجلا والمتخذ هو السامري ؟ قلت : فيه وجهان ، أحدهما أن ينسب الفعل إليهم لأن رجلاً منهم باشره ووجد فيما بين ظهرانيهم ، كما يقال : بنو فلان قالوا كذا ، والقائل والفاعل واحد ، ولأنهم كانوا مريدين اتخاذه ، راضين به ، وكأنهم أجمعوا عليه »[3] .

وقد يسند الفعل إلى الجارحة التي هي آلته .

يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ (البقرة:٢٨٣) : « فإن قلت : هلا اقتصر على قوله آثم ؟ وما فائدة ذكر القلب والجملة هي الآثمة لا القلب

---

(١) الكشاف ٢٣/٣ .
(٢) المرجع السابق ٩٧/٢ .
(٣) المرجع السابق ١٢٥/٢ .

وحده ؟ قلت : كتمان الشهادة هو أن يضمرها ولا يتكلم بها ، فلما كان آثمًا مقترفًا بالقلب أسند إليه لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها أبلغ ، ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد : هذا مما أبصرته عيني ، ومما سمعته أذني ، ومما عرفه قلبي »[1] .

وقد يسند الفعل إلى ما له مزيد اختصاص وقربى بالفاعل الحقيقي .

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ قَدَّرۡنَآ ۙ إِنَّهَا لَمِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ ﴾ (الحجر:٦٠) : « فإن قلت : لم أسند الملائكة فعل التقدير وهو لله وحده إلى أنفسهم ولم يقولوا قدره الله ؟ قلت : لما لهم من القرب والاختصاص بالله الذي ليس لأحد غيرهم ، كما يقول خاصة الملك : دبرنا كذا ، وأمرنا بكذا ، والمدبر والآمر هو الملك لا هم ، وإنما يظهرون بذلك اختصاصهم ، وأنهم لا يتميزون عنه »[2].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ ﴾ (البقرة:١٤٣) : « وقيل : معناه ليعلم رسول الله والمؤمنون ، وإنما أسند علمهم إلى ذاته لأنهم خواصه وأهل الزلفى عنده »[3].

ويشير إلى أن الإسناد في هذا المجاز الحكمي يكتفى فيه بنوع من الملابسة .

يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ (النمل:٤) : « فإن قلت : كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته ، وقد أسنده إلى الشيطان في قوله : ﴿ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾ (النمل:٢٤) ؟ قلت : بين الإسنادين فرق ، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة ، وإسناده إلى الله عز وجل مجاز وله طريقان في علم البيان ، أحدهما : أن يكون من المجاز الذي يسمى استعارة ، والثاني : أن يكون من المجاز الحكمي ، فالطريق الأول ...

---

(١) الكشاف ٢٥٢/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٥٤/٢ .
(٣) المرجع السابق ١٥٠/١ .

والطريق الثاني أن إمهاله الشيطان ، وتخليته حتى يزين لهم ملابسة ظاهرة للتزيين ، فأسند إليه ، لأن المجاز الحكمي يصححه بعض الملابسات»[1] .

ويشير إلى التجوّز في وقوع الفعل على غير مفعوله الحقيقي ، وذلك لعلاقة بين المفعول به الحقيقي والمفعول به المجازي ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (النساء:٢٥) : «فإن قلت : الموالي هم ملاك مهورهن لا هن ، والواجب أداؤها إليهم لا إليهن ، فلم قيل وآتوهن ؟ قلت : لأنهن وما في أيديهن مال الموالي ، فكان أداؤها إليهن أداء إلى الموالي»[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴾ (الشعراء:١٥١) : «استعير لامتثال الأمر وارتسامه طاعة الأمر المطاع ، أو جعل الأمر مطاعًا على المجاز الحكمي ، والمراد الأمر ، ومنه قولهم : لك على إمرة مطاعة ، وقوله تعالى : ﴿ وَأَطِيعُوٓاْ أَمۡرِي ﴾ (طه:٩٠)[3] .

وقد أشار إلى التجوُّز في النسب الإضافية .

يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجۡنِ ﴾ (يوسف:٣٩) : «يريد يا صاحبي في السجن فأضافهما إلى السجن كما تقول : يا سارق الليلة ، فكما أن الليلة غير مسروقة فكذلك السجن مصحوب فيه غير مصحوب ، وإنما المصحوب غيره ، وهو يوسف عليه السلام ، ونحوه قولك لصاحبيك : يا صاحبي الصدق ، فتضيفهما إلى الصدق ، ولا تريد أنهما صحبا الصدق ، ولكن كما تقول : رجلا صدق»[4] .

ويشير إلى أن من المجاز الحكمي وصف الشيء بوصف محدثه . يقول في قوله تعالى : ﴿ تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡحَكِيمِ ﴾ (يونس:١) : «ذو الحكمة لاشتماله عليها ، ونطقه بها ، أو وصف بصفة محدثه ، قال الأعشى :

---

(١) الكشاف ٢٧٤/٣ .
(٢) المرجع السابق ٣٨٧/١ .
(٣) المرجع السابق ٢٥٨/٣ .
(٤) المرجع السابق ٣٦٧/٢ .

وغريبـــةٍ تـــأْتِي المُلـــوكَ حَكيمـــةٍ قد قُلْتُهـــا ليقـــالَ مَـــنْ ذَا قَالهـــا[1]

ومنه إسناد ما في معنى الفعل إلى ما يتصل به بواسطة ، كقوله تعالى : ﴿ فِي ضَلَٰلٍۭ بَعِيدٍ ﴾ (إبراهيم:٣) يقول : « فإن قلت : فما معنى وصف الضلال بالبعد ؟ قلت : هو من الإسناد المجازي ، والبعد في الحقيقة للضال لأنه هو الذي يتباعد عن الطريق ، فوصف به فعله كما تقول : جَدَّ جَدُّه »[2] .

وهذا والذي قبله لا يتناوله تعريف المجاز العقلي عند الخطيب وكذلك التجوّز في النسبة بين المبتدأ والخبر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ (البقرة:١٧٧) يقول الزمخشري : ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ ﴾ على تأويل حذف المضاف أي بر من آمن ، أو بتأويل البر بمعنى ذي البر ، أو كما قلت : فإنما هي إقبال وإدبار »[3] .

ويشرح كثيراً من الصور في ضوء العلاقات التي ذكرها في آية : ﴿ خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ ﴾ (البقرة:٧) . فيذكر الإسناد إلى السبب في قوله تعالى : ﴿ وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ ﴾ (القصص:٣٤) : « فأسند التصديق إلى هارون لأنه السبب فيه إسناداً مجازيًّا ، ومعنى الإسناد المجازي أن التصديق حقيقة في المصدق فإسناده إليه حقيقة ، وليس في السبب تصديق ، ولكن استعير له الإسناد لأنه لابس التصديق بالتسبب ، كما لابسه الفاعل بالمباشرة »[4].

ويذكر الإسناد إلى الزمان . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا ﴾ (النساء:٣٥) : « أصله شقاقًا بينهما فأضيف الشقاق إلى الظرف على طريق الاتساع كقوله : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ (سبأ:٣٣) وأصله : بل مكر في الليل والنهار ، أو على أنه جعل البين شاقًّا ، والليل والنهار ماكرين ، على

---

(١) الكشاف ٢٥٦/٢ .
(٢) المرجع السابق ٤١٩/٢ .
(٣) المرجع السابق ١٦٣/١ .
(٤) المرجع السابق ٣٢٢/٣ .

قولهم : نهارك صائم[1]. ويقول في قوله تعالى : ﴿ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ ﴾ (إبراهيم:١٨) . جعل العصف لليوم وهو لما فيه وهو الريح أو الرياح كقولك : يوم ماطر ، وليلة ساكرة ، وإنما السكور لريحها »[2] .

ويذكر الإسناد إلى المكان ... يقول في قوله تعالى : ﴿ جَنَّتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَرُ ﴾ (البقرة:٢٥) : « وإسناد الجري إلى الأنهار من الإسناد المجازي ، كقولهم : بنو فلان يطؤهم الطريق ، وصيد عليه يومان »[3] .

ويشير إلى القيمة البلاغية إلى هذا النوع من الإسناد ، وإلى أن مرجع الحسن فيه هو تخييل أن المكان يقع منه الحدث ، وفيه من المبالغة وقوة التأثير ما ليس في غيره .

يقول في قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ حَزَنًا ﴾ (التوبة:٩٢) : « تفيض من الدمع كقولك : تفيض دمعًا ، وهو أبلغ من « يفيض دمعها » ، لأن العين جعلت كأن كلها دمع فائض »[4] .

ويذكر الإسناد إلى المصدر .

يقول في قوله تعالى : ﴿ صَفْرَآءُ فَاقِعٌ لَّوْنُهَا ﴾ (البقرة:٦٩) : « فإن قلت : فهلا قيل صفراء فاقعة ؟ وأي فائدة في ذكر اللون ؟ قلت : الفائدة فيه التوكيد ، لأن اللون اسم للهيئة ، وهي الصفرة فكأنه قيل : شديدة الصفرة صفرتها ، فهو من قولك : جد جده ، وجنونك مجنون »[5] .

وأشار الزمخشري إلى أن هذا التجوُّز لابد له من قرينة دالة عليه ومصححة إرادته ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَمَا رَبِحَت تِّجَـرَتُهُمْ ﴾ (البقرة:١٦) : « فإن قلت : هل يصح ربح عبدك ، وخسرت جاريتك ، على الإسناد المجازي ؟ قلت : نعم

---

(١) الكشاف ٣٩٢/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٢٦/٢ .
(٣) المرجع السابق ٨٠/١ .
(٤) المرجع السابق ٢٣٦/٢ .
(٥) المرجع السابق ١١٢/٢ .

إذا دلت الحال ، وكذلك الشرط في صحة : رأيت أسدًا ، وإنما تريد المقدام إن لم تقم حال دالة لم يصح »[١] .

ويدل كلام الزمخشري في كثير من المواطن على أن الملابسة تكون بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي ، من ذلك قوله : « وقد يسند إلى هذه الأشياء على طريق المجاز المسمى استعارة ، وذلك لمضاهاتها للفاعل في ملابسة الفعل »[٢] وقوله في تعريف المجاز : « وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له »[٣] .

ويدل أيضًا في كثير من المواطن على أن الملابسة تكون بين الفاعل المجازي وما أسند إليه من فعل أو غيره ، من ذلك قوله : « أسند التصديق إلى هارون لأنه السبب فيه ... وليس في السبب تصديق ، ولكن استعير له الإسناد ، لأنه لابس التصديق بالتسبب كما لابسه الفاعل بالمباشرة »[٤] ، وقوله : « إن إمهاله الشيطان وتخليته حتى يزين لهم ملابسة ظاهرة للتزيين ، فأسند إليه لأن المجاز الحكمي يصححه بعض الملابسات »[٥] ، وقوله : « وللفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به ، والزمان والمكان » إلى آخر ما ذكرنا .

لذلك لا نستطيع أن نحصر كلامه في إحدى هاتين الملابستين دون الأخرى، ولا نرى ما يراه العلامة سعد الدين حين ذهب إلى أن المعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي[٦] . وذلك لأننا رأينا صاحب الكشاف يعتبر الملابسة بين ما أسند إليه الفعل أي الفاعل المجازي ، وفاعله الحقيقي ، وبين ما أسند إليه الفعل والفعل نفسه ، أي بين الفاعل المجازي وما أسند إليه من فعل أو غيره . فكلام سعد الدين فيه نصف الحقيقة .

---

(١) الكشاف ٥٣/١ .
(٢) المرجع السابق ٤٠/١ .
(٣) المرجع السابق ٥٣/١ .
(٤) المرجع السابق ٣٢٢/٣ .
(٥) المرجع السابق ٢٧٤/٣ .
(٦) المطول ص ٥٨ .

وظاهر أن ما ذهب إليه عبد القاهر في تعريف المجاز الحكمي وأنه كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضوعه في العقل لضرب من التأول[1] هو ما يفهم من كلام الزمخشري في هذا الباب ، حيث جعل مكان التجوُّز هو الإسناد ، وهو يستلزم مسنداً إليه ومسنداً ، ثم لم يخصصه بإسناد الفعل كما رأينا ، وهو تعريف السكاكي الذي أنكره الخطيب وأن السكاكي كان أكثر فهمًا في تلخيص كلام الأصحاب .

وأما قول الزمخشري في تعريفه : هو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له ، والذي تأثر به الخطيب ، فليس تعريفًا جامعًا لكل صور المجاز العقلي كما يتصوره الزمخشري نفسه ، لما قدمناه ولا اعتراض عليه في هذا ، فإنه كان يذكر من أصول البلاغة في كل موقف ما يقتضيه هذا الموقف ، فإذا كان تفسير إسناد الربح إلى التجارة لا يحتاج إلى أكثر من هذا الذي ذكره اكتفى به ، ولذلك يقع الباحث في الخطأ إذا توهم أن كلامه في موطن واحد يوضح رأيه في مسألة بلاغية مهما أسهب في هذا الموطن .

قلت : إن الزمخشري يفرق بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي . ولذلك يردد صورة التركيب بين المجازين ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا** ﴾ (الإنسان:١٠) : «ووصف اليوم بالعبوس مجاز على طريقين ، أن يوصف بصفة أهله من الأشقياء كقولهم : نهارك صائم ... وأن يشبه في شدته وضرره بالأسد العبوس ، أو بالشجاع الباسل»[2] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمْ أَعْمَـٰلَهُمْ** ﴾ (النمل:٤) : «فإن قلت : كيف أسند تزيين أعمالهم إلى ذاته وقد أسنده إلى الشيطان في قوله : ﴿ **وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ أَعْمَـٰلَهُمْ** ﴾ (النمل:٢٤) قلت : بين الإسنادين فرق ، وذلك أن إسناده إلى الشيطان حقيقة ، وإسناده إلى الله عز

---

(١) أسرار البلاغة ص ٣٠٦ .

(٢) الكشاف ٥٣٥/٤ .

وجل مجاز ، وله طريقان في علم البيان أحدهما : أن يكون من المجاز الذي يسمى الاستعارة ، والثاني : أن يكون من المجاز الحكمي»[1] .

ولا يبعد أن تكون صحة الوجهين في هذه الصور ألهمت أبا يعقوب السكاكي اختيار التجوُّز اللغوي على التجوّز في الإسناد ، وقد جعله من الاستعارة المكنية التي رأينا الزمخشري يحلل المثل الأول تحليلاً يشير إليها ، حيث يشبه اليوم بالأسد العبوس ، أو بالشجاع الباسل ، ثم نرى المذكور في العبارة وصف الأسد أو الشجاع .

يقول السكاكي بعد تفصيل القول في المجاز الحكمي : «هذا كله تقرير للكلام في هذا الفصل بحسب رأي الأصحاب من تقسيم المجاز إلى لغوي وعقلي . وإلا فالذي عندي هو نظم هذا النوع في سلك الاستعارة بالكناية . بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبني الاستعارة كما عرفت ، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة بالكناية»[2] .

وقد رأينا الزمخشري يذكر ما لهذا المجاز من قيمة أدبية .

يقول في قوله تعالى : ﴿ نَاصِيَةٍ كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (العلق:١٦) : «ووصفها بالكذب والخطأ على الإسناد المجازي ، وهو في الحقيقة لصاحبها وفيه من الحسن والجزالة ما ليس في قولك : ناصية كاذب خاطئ»[3] .

ويذكر فائدة أخرى أوحى بها رأيه الاعتزالي في نسبة الفعل غير الحسن إلى الله سبحانه ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ ﴾ (الأنعام:٢٥) : «ووجه إسناد الفعل إلى ذاته وهو قوله : «وجعلنا» للدلالة على أنه أمر ثابت فيهم لا يزول عنهم كأنهم مجبولون عليه»[4].

---

(١) الكشاف ٣/٢٧٤ .
(٢) مفتاح العلوم ص ٢١٢ .
(٣) الكشاف ٤/٦٢٠ .
(٤) المرجع السابق ٣/١٠ .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ سَلَكْنَٰهُ فِى قُلُوبِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴾ (الشعراء:٢٠٠) :« فإن قلت : كيف أسند السلك بصفة التكذيب إلى ذاته ؟ قلت : أراد به الدلالة على تمكنه في قلوبهم أشد التمكن وأثبته فجعله بمنزلة أمر قد جبلوا عليه وفطروا ، ألا ترى إلى قولهم : هو مجبول على الشح ، يريدون تمكن الشح فيه ، لأن الأمور الخلقية أثبت على العارضة ، والدليل عليه أنه أسند ترك الإيمان به إليهم على عقبه ، وهو قوله : ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (الشعراء:٢٠١) [١] .

وفي نهاية بحث المجاز بجميع أنواعه يجدر أن نشير إلى مسألتين :

المسألة الأولى : بحث المجاز عن المجاز ، فقد برزت هذه المسألة في دراسة الزمخشري وليس لها حيز في دراسة عبد القاهر . وهذا راجع إلى ما يقوله الزمخشري في شيوع المجاز أو الكناية حتى يكون الأسلوب كأنه حقيقة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ ﴾ (الصافات:٢٨) : « استعير لجهة الخير وجانبه ، فقيل : أتاه عن اليمين أي من قبل الخير وناحيته ، فصده عنه وأضله ... فإن قلت : قولهم : أتاه من جهة الخير وناحيته ، مجاز في نفسه فكيف جعلت اليمين مجازًا عن المجاز ؟ قلت : من المجاز ما غلب في الاستعمال حتى ألحق بالحقائق ، وهذا من ذاك »[٢] .

والمسألة الثانية : أن أئمة المعتزلة قد ذهبوا إلى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز كما ذهب إلى هذا غيرهم من أئمة الفقه واللغة ، كالإمام الشافعي ، والغزالي . وأبي الحسين ، وغيرهم كثير كما ذكر العلامة السبكي[٣] ، أما الزمخشري فقد ذهب إلى ما يخالف هؤلاء جميعًا ورفض أن يكون اللفظ دالاً على معنيين حقيقي ومجازي في حال واحدة .

---

(١) الكشاف ٣/٢٦٥ ، ٢٦٦ . (٢) المرجع السابق ٤/٣١ .
(٣) شروح التلخيص (شرح السبكي) ٤/٢٣٩ .

يقول في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنُّجُومُ وَٱلْجِبَالُ وَٱلشَّجَرُ وَٱلدَّوَآبُّ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ (الحج:١٨) : «سميت مطاوعتها له فيما يحدث فيه من أفعاله ، ويجريها عليه من تدبيره وتسخيره لها سجوداً له ، تشبيهًا لمطاوعتها بإدخال أفعال المكلف في باب الطاعة والانقياد ، وهو السجود الذي كل خضوع دونه ، فإن قلت : فما تصنع بقوله : ﴿ وَكَثِيرٌ مِّنَ ٱلنَّاسِ ﴾ ، وبما فيه من الاعتراض ، أحدهما : أن السجود على المعنى الذي فسرته به لا يسجده بعض الناس دون بعض ، والثاني : أن السجود قد أسند على سبيل العموم إلى من في الأرض من الإنس والجن أولاً ، فإسناده إلى كثير منهم آخراً مناقضة ؟ قلت : لا أنظم كثيراً في المفردات المتناسقة الداخلة تحت حكم الفعل ، وإنما أرفعه بفعل مضمر يدل عليه قوله : «يسجد» ، أي يسجد له كثير من الناس سجود طاعة وعبادة ، ولم أقل:أفسر «يسجد» الذي هو ظاهر بمعنى الطاعة والعبادة في حق هؤلاء، لأن اللفظ الواحد لا يصح استعماله في حالة واحدة على معنيين مختلفين» ، ويقول في موضع آخر : «وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازًا غير صحيحة» (الكشاف ٢٩٨/٣) .

الكنـــاية :

ذكر الزمخشري الكناية بمعناها الاصطلاحي ، وأشار إلى فائدتها وقيمتها الأدبية ، وذكر أقسامها الثلاثة المشهورة ، وفرَّق بينها وبين التعريض ، وذكر الكناية في المفرد ، ومن أوضح ما يتميز به بحث الكناية في الكشاف أنه أول من أثار موضوع ضرورة إمكان المعنى الحقيقي في طريق الكناية ، وأول من ذكر المجاز عن الكناية ، وأول من فرَّق بين الكناية والتعريض تفريقًا علميًّا دقيقًا .

يقول الزمخشري في بيان طريقة الكناية وأنها شعبة من شعب البلاغة وأن فائدتها الإيجاز ، يقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ

﴿ٱلنَّارَ﴾ (البقرة:٢٤) : «فإن قلت : ما معنى اشتراطه في اتقاء النار إتيانهم بسورة من مثله ؟ قلت : إنهم إذا لم يأتوا بها وتبين عجزهم عن المعارضة صح عندهم صدق رسول الله ﷺ ، وإذا صح عندهم صدقه ثم لزموا العناد ، ولم ينقادوا ولم يشايعوا استوجبوا العقاب بالنار ، فقيل لهم : إن استبنتم العجز فاتركوا العناد ، فوضع «فاتقوا النار» موضعه لأن اتقاء النار لصيقه وضميمه ترك العناد ، من حيث إنه من نتائجه لأنه من اتقى النار ترك المعاندة ، ونظيره أن يقول الملك لحشمه : إن أردتم الكرامة عندي فاحذروا سخطي ، يريد : فأطيعوني واتبعوا أمري وافعلوا ما هو نتيجة حذر السخط ، وهو من باب الكناية التي هي شعبة من شعب البلاغة ، وفائدته الإيجاز الذي هو من حلية القرآن ، وبتهويل شأن العناد بإنابة اتقاء النار منابه ، وإبرازه في صورته ، مستتبعًا ذلك بتهويل صفة النار وتفظيع أمرها»[1] .

وهذا الكلام يفيد أن الانتقال في الكناية من الملزوم إلى اللازم ، لأن اتقاء النار هو المذكور والمراد به ترك المعاندة ، وترك المعاندة لازم لاتقاء النار .

ويقول في قوله تعالى : ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ (البقرة:٢٨) :«فإن قلت : قد تبين أمر الهمزة وأنها لإنكار الفعل ، والإيذان باستحالته في نفسه ، أو لقوة الصارف عنه ، فما تقول في «كيف» حيث كان إنكاراً للحال التي يقع عليها كفرهم ؟ قلت : حال الشيء تابعة لذاته ، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال ، فكان إنكار حال الكفر لأنها تبيع ذات الكفر ، ورديفها إنكاراً لذات الكفر وثباتها على طريق الكناية ، وذلك أقوى لإنكار الكفر ، وأبلغ وتحريره أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها ، وقد علم أن كل موجود لا ينفك عن حال وصفة عند وجوده ، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات ، كان إنكاراً لوجوده على الطريق البرهاني»[2] .

---

(١) الكشاف ٧٧/١ .

(٢) المرجع السابق ٩١/١ .

وهـذا واضـح فـي أن الانتقال مـن اللازم إلى الملزوم ، وبذلك نقول : إنـه لا يحدد الانتقال في الكناية بطريق دون آخر[1] .

ويشير الزمخشري إلى أن المذكور وإن لم يكن هو المقصود بالإثبات والنفي سواء أكان لازمًا أو ملزومًا فإنه ملحوظ في الإفادة ، وأنه يجعل التصـويـر أقـوى دلالة وأكـثـر إيحـاء ، فقولـه تعالى : ﴿ لَّن تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ ﴾ (آل عمران:٩٠) في حق الذين كفروا بعد إيمانهم ثم ازدادوا كفرًا لا يراد به نفي قبول التوبة لو وجدت منهم ، كما هو ظاهر العبارة ، وإنما يراد به أنهم مائتون على الكفر وأنهم لن يتوبوا فلن تقبل توبتهم ، وإنما جاء على هذه الطريقة ، أعني أنه كنى عن الموت على الكفر بامتناع قبول التوبة ، لأن الفائدة فيها جليلة ، وهي التغليظ في شأن أولئك الفريق من الكفار ، وإبراز حالهم في صورة حالة الآيسين من الرحمة التي هي أغلظ الأحوال ، وأشدها ، ألا ترى أن الموت على الكفر إنما يخاف من أجل اليأس من الرحمة »[2].

وقوله تعالى : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ (محمد:٤) وإن كان المراد به القتل وإن ضرب بغير رقبته من المقاتل فإن في هذه العبارة من الغلظة والشدة ما ليس في لفظ القتل ، لما فيه من تصوير القتل بأشنع صورة « وهو حز العنق ، وإطارة العضو الذي هو رأس البدن ، وعلوه ، وأوجه أعضائه ، ولقد زاد في هذه الغلظة في قوله : ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ (الأنفال:١٢)[3].

ويشير الزمخشري إلـى أن الرادف أو المكـنـى بـه يوضع موضع المردوف أو المكنى عنه .

يقول في قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ ﴾ (النور:٢٧) : « تستأنسوا » فيه وجهان : أحدهما : أنه من الاستئناس الظاهر الذي هو خلاف الاستيحاش ، لأن الـذي يطـرق باب غـيره

---

(١) ينظر : حاشية السيد الشريف ١٩٢/١ ، ومخطوطة ورقة ١٧٧ .

(٢) الكشاف ٢٩٣/١ .

(٣) المرجع السابق ٢٥١/٤ .

لا يدري أيؤذن له أم لا ؟ فهو كالمستوحش من خفاء الحال عليه ، فإذا أذن له استأنس ، فالمعنى : حتى يؤذن لكم ، كقوله : ﴿ لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾ (الأحزاب:٥٣) ، وهذا من باب الكناية والإرداف لأن هذا النوع من الاستئناس يردف الإذن فوضع موضع الإذن» (الكشاف ١٧٨/٣) .

ولست أدري ماذا يراد بهذا الوضع ، هل هو كوضع السبب موضع المسبب فيكون مستعملا فيها وحينئذ لا نجد فرقا بين طريقة الكناية وطريقة المجاز في أن في كلٍّ استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وإن اختلفا بعد ذلك في استحالة إرادة المعنى الأصلي في المجاز وجوازه في الكناية ؟ أم أن هذا من التسامح في العبارة وأن المكنى به مستعمل في معناه لينتقل الذهن إلى المكنى عنه كما قرر كثير من البلاغيين ، وتكون الكناية من قبيل الحقيقة ؟ والحق أن هذا البحث وإن كان ذا أهمية كبيرة في نظر المدققين ، إلا أن الزمخشري لم يدل فيه بدلو ، ولا أستطيع أن أحدد له فيه رأيًا لأني إذا اعتمدت على هذا النص وقلت : إن اللفظ في الكناية موضوع موضع مردوفه ، أو رادفه للمناسبة بينهما ، فهي كالمجاز من حيث استعمال اللفظ في غير ما وضع له ، وجدته يقرر في موضع آخر أن الكلمات في الكناية مستعملة في معانيها الحقيقية .

ومما هو كالصريح في استعمال ألفاظ الكناية في معانيها الحقيقية لينتقل منه الذهن إلى غيره ، قوله في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة:١٨) يقول : «وأما القراءة بالجمع ففيها وجهان ، أحدهما : أن يراد المسجد الحرام ... والثاني : أن يراد جنس المساجد ، وإذا لم يصلحوا لأن يعمروا جنسها دخل تحت ذلك ألا يعمروا المسجد الحرام الذي هو صدر الجنس ومقدمته ، وهو آكد ، لأن طريقته طريقة الكناية كما لو قلت : فلان لا يقرأ كتب الله ، كنت أنفى لقراءته القرآن من تصريحك بذلك»[1]، وهذا

---

(١) الكشاف ١٩٨/٢ .

النص كما قلت كالصريح في أن الكناية مستعملة في معانيها الحقيقية ، وأن المعنى الكنائي يفهم منه بطريق اللزوم ، فإذا كان الاستئناس هناك وضع موضع الإذن فالمساجد هنا لم توضع موضع المسجد الحرام ، وإنما استعملت في جنس المساجد كما هي دلالة الجمع ، وفهم المعنى الكنائي بطريق اللزوم .

وقد أشار الزمخشري إلى الكناية عن النسبة وبَيَّن أنها أبلغ من الدلالة الصريحة . يقول في قوله تعالى : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (الفرقان:٣٤) : « جعلت الشرارة للمكان وهي لأهله ، وفيه مبالغة ليست في قولك : أولئك شر وأضل ، لدخوله في باب الكناية التي هي أخت المجاز »[١] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ (الزمر:٥٦) :

« والجنب الجانب يقال : أنا في جنب فلان ، وجانبه ، وناحيته ، وفلان لين الجنب . والجانب ، ثم قالوا : فرَّط في جنبه ، وفي جانبه يريدون حقه ، قال سابق البربري :

أَمـا تَـتَّقِين الله في جَنْـبِ وَامـقٍ لَـهُ كَبِـدٌ حَـرَّى عَلَيْـكَ تَقَطَّـع

وهذا من باب الكناية لأنك إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبته فيه ، ألا ترى إلى قوله :

إِنَّ السَّـمَاحَةَ والمُـروءَةَ والنَّـدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ على ابْـنِ الحَشْـرَجِ

ومنه قول الناس : لمكانك فعلت كذا ، يريدون لأجلك ، وفي الحديث : « من الشرك الخفي أن يصلي الرجل لمكان الرجل » ، وكذا : فعلت هذا من جهتك ، فمن حيث لم يبق فرق فيما يرجع إلى أداء الغرض بين ذكر المكان وتركه ، قيل : فرَّطت في جنب الله ، على معنى فرَّطت في ذات الله »[٢] .

---

(١) الكشاف ٥٠٨/١ .

(٢) المرجع السابق ١٠٦/٤ .

ويذكر الكناية عن الموصوف .. يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَٰنٍ يَفْتَرِينَهُۥ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ ﴾ (الممتحنة:١٢) : « كانت المرأة تلتقط المولود فتقول لزوجها : هو ولدي منك ، كنى بالبهتان المفترى بين يديها ورجليها عن الولد الذي تلصقه بزوجها كذبًا ، لأن بطنها الذي تحمل فيه بين اليدين ، وفرجها الذي تلد به بين الرجلين »[١].

ويبين أنه لا يصح الجمع بين الكناية والمكنى عنه في هذا القسم ، وأن هذه الطريقة من فصيح الكلام وبديعه . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ ﴾ (القمر:١٣) : « أراد السفينة وهي من الصفات التي تقوم مقام الموصوفات فتنوب منابها ، وتؤدي مؤداها ، بحيث لا يفصل بينها وبينه ، ونحوه : ولكن قميصي مسرودة من حديد . أراد : ولكن قميصي درع ، وكذلك : « وَلوْ في عُيونُ النَّازَياتِ بأكْرُع » أراد : ولو في عيون الجراد ، ألا ترى أنك لو جمعت بين السفينة وبين هذه الصفة ، أو بين الدرع والجراد ، وهاتين الصفتين ، لم يصح ، وهذا من فصيح الكلام وبديعه »[٢] .

وقد ذكر المجاز عن الكناية ، وعنى به صور الكناية التي يستحيل فيه إرادة المعنى الحقيقي للتركيب المكنى به ، إذ أنه يرى أن شرط الكناية صحة جواز المعنى الحقيقي للتركيب ، وأن هذا هو مناط الفرق بينها وبين المجاز.

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (آل عمران:٧٧) : « مجاز عن الاستهانة والسخط عليهم . تقول : فلان لا ينظر إلى فلان ، تريد نفي اعتداده به وإحسانه إليه ، فإن قلت : أي فرق بين استعماله فيمن يجوز عليه النظر ، وفيمن لا يجوز عليه ؟ قلت : أصله فيمن يجوز عليه النظر كناية ، لأن من اعتد بإنسان التفت إليه وأعاره نظر عينيه ، ثم كثر حتى صار عبارة عن الاعتداد ، والإحسان ، وإن لم يكن ثَمَّ نظر ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه النظر مجردًا لمعنى الإحسان مجازًا عما وقع كناية عنه »[٣].

---

(١) الكشاف ٤/٤١٥ .
(٢) المرجع السابق ٤/٣٤٥ .
(٣) المرجع السابق ١/٢٨٨ .

وهذا التفصيل في الكناية والمجاز عن الكناية رأينا الزمخشري يهمل الإشارة إليه في الآيات المشابهة لهذه الآية ، ويجعل بعضها من المجاز ويسكت عن الكناية ، كما يجعل البعض الآخر من الكناية ويسكت عن المجاز .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ (المائدة:٦٤) : « غل اليد وبسطها مجاز عن البخل والجود ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ ﴾ (الإسراء:٢٩) ولا يقصد من يتكلم به إثبات يد ، ولا غل ، ولا بسط ، ولا فرق عنده بين هذا الكلام وبين ما وقع مجازًا عنه ، لأنهما كلامان يتعاقبان على حقيقة واحدة ، حتى إنه يستعمله في ملك لا يعطى عطاء قط ، ولا يمنعه إلا بإشارته من غير استعمال يد وبسطها ، وقبضها ، ولو أعطى الأقطع إلى المنكب عطاء جزيلاً لقالوا : ما أبسط يده بالنوال ، لأن بسط اليد وقبضها عبارتان وقعتا متعاقبتين للبخل والجود ، وقد استعملوها حيث لا تصح اليد كقوله :

جَادَ الحِمَى ، بَسْطَ اليَدَيْنِ بوابلٍ شَكَرَتْ نَدَاهُ ، تِلاعُه . ووِهَادُه

ولقد جعل لبيد للشمال يدا في قوله :

*** إذْ أَصْبَحتْ بيَدِ الشَّمالِ زِمَامُها ***

ويقال : بسط اليأس كفيه في صدري ، فجعلت لليأس الذي هو من المعاني لا من الأعيان كفان ، ومن لم ينظر في علم البيان عمى عن تبصر محجة الصواب في تأويل أمثال هذه الآية ، ولم يتخلص من يد الطاعن إذا عبثت به »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (طه:٥) : « لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك ، فقالوا : استوى فلان على العرش ، يريدون ملك ، وإن لم يقعد على

---

(١) الكشاف ٥٠٩/١ .

السرير ألبتة ، وقالوه أيضًا لشهرته في ذلك المعنى ، ومساواته ملك في مؤداه ، وإن كان أشرح ، وأبسط ، وأدل ، على صورة الأمر ، ونحوه قولك : يد فلان مبسوطة ، ويد فلان مغلولة ، بمعنى أنه جواد ، أو بخيل ، لا فرق بين العبارتين إلا فيما قلت ، حتى إن من لم يبسط يده قط بالنوال ، أو لم تكن له يد رأسًا قيل فيه : يده مبسوطة ، لمساواته عندهم قوله : هو جواد ، ومنه قوله عز وجل : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ (المائدة:٦٤) أي هو بخيل ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (المائدة:٦٤) أي هو جواد ، من غير تصور يد ولا غل ولا بسط »[1] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى:١١) « قالوا : مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية لأنهم إذا نفوه عمن يسد مسده وعمن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه ، ونظيره قولك للعربي : العرب لا تخفر الذمم ، كان أبلغ من قولك : أنت لا تخفر ومنه قولهم : قد أيفعت لداته ، وبلغت أترابه ، يريدون إيفاعه وبلوغه . فإذا علم أنه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله : ليس كالله شيء ، وبين قوله : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ (الشورى:١١) إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها ، وكأنهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد ، وهو نفي المماثلة عن ذاته ، ونحوه قوله عز وجل : ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ (المائدة:٦٤) فإن معناه : بل هو جواد من غير تصور يد ، ولا بسط لها ، لأنها وقعت عبارة عن الجود ، ولا يقصدون شيئًا آخر حتى أنهم استعملوا في من لا يد له ، فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ، ومن لا مثل له »[2] .

فهذه أربع صور في اتفاق وجه الدلالة على المعنى فيها ، ويختلف فيها كلام الزمخشري هذا الاختلاف الذي نراه ، ففي واحدة يقول : إنها من المجاز عن

---

(١) الكشاف ٣/٤٠ .

(٢) المرجع السابق ٤/١٦٦، ١٦٧.

الكناية ، وفي الثانية يقول : إنها من المجاز ، وفي الثالثة والرابعة يقول : إنها من الكناية ، بل أنه ذكر آية : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ (المائدة:٦٤) مثالاً للكناية في الآيتين الأخيرتين ، وقد ذكر في شرحها أنها من المجاز كما هو واضح من هذه النصوص .

وقد طال نظري في هذه الصور التي لا أشك في أنها من باب واحد ، ثم وجدت حديثه في آية : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ (آل عمران:٧٧) أو كلامه فيها ، فأيقنت أنه اعتمد فيما أتى بعدها على ما ذكره فيها ، وقد نظرت في الرسالة البيانية وفي حواشي المطول وفي تجريد البناني وتقرير الإنبابي فرأيت أوضح ما قيل في هذا الموضوع وأقربه إلى القبول قول السيد الشريف في حاشيته الفائقة على الكشاف . فقد ذكر في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ أن أصله فيمن يجوز عليه النظر الكناية ، ثم جاء فيمن لا يجوز عليه مجردًا لمعنى الإحسان مجازًا عما وقع كناية عنه فيمن يجوز عليه النظر ، فظهر مما قرره هناك أنه إذا أمكن المعنى الأصلي كان كناية ، وإذا لم يمكن كان مجازًا مبنيًّا على تلك الكناية ، ويجوز إطلاق الكناية عليه أيضًا نظرًا إلى أنه في أصله كان كناية في معنى ، ثم انقلب فيه مجازًا ، والتغاير اعتباري ، ومن ثَمَّ نراه جعل بسط اليد وغلها في سورة المائدة مجازين عن الجود والبخل ، وجعلهم في «طه» من الكنايات كالاستواء على العرش ، فلا منافاة بين قوليه ، ولا حاجة في دفعهما إلى ما قيل : إنه قد يشترط في الكناية إمكان المعنى الأصلي وقد لا يشترط»[1] .

ويلاحظ أن الزمخشري معني في هذه النصوص بمسألة شهرة الكناية أو المجاز حتى يصير المجاز أو تصير الكناية كأنها حقيقة ، وكأنها وما دلت

(١) الحاشية الفائقة للسيد الشريف مخطوطة ورقة ١١٩ والحاشية مطبوعة على الكشاف والنص ١١٢/١ وانظر حاشية السيد على المطول ص ٤٩٧ والرسالة البيانية ص١٠٤-١٠٧ وحاشية الإنبابي على الرسالة البيانية في نفس الصفحة .

عليه عبارتان تعتقبان على معنى واحد ، وهو في هذا يريد أن يلهم السامع المعاني المجازية ، أو الكنائية بسرعة ودون وقوف عند ظاهر النص ، وأن يلغي الواسطة التي هي الصورة البيانية ، أعني غل اليد وبسطها ، والاستواء على العرش وعدم النظر إلى آخره ، وذلك لنفي التشبيه في ذات الله تعالى ونفي الجارحة بسرعة خوفًا على السامع من خطرات تقع للجهال ، وأهل التشبيه كما يقول الجرجاني[1] . لذلك اهتم في كل أسلوب من هذه الأساليب ببيان إلغاء الدلالة الظاهرة للتعبير حتى تنعدم الواسطة كما يقول الشراح ، لأن بقاء الواسطة قد يدفع إلى تصور الجارحة ، أو تصور التشبيه كما هو الحال في دلالة المعنى على المعنى ، حيث ينقل السامع من المعنى الأول إلى المعنى الثاني وجل الله عن ذلك .

ويطلق الزمخشري التمثيل على صورة قد اعتبرها من الكناية ، وذكرها من أمثلتها ، وقد اعتبرها كذلك من المجاز فيما قدمنا من النصوص .

يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ** ﴾ (الإسراء:٢٩) : «هذا تمثيل لمنع الشحيح ، وإعطاء السرف ، وأمر بالاقتصاد الذي هو بين الإسراف والتقتير»[2].

ولعل الزمخشري نظر هنا إلى وجه آخر من وجوه الدلالة وأدرك علاقة شبه بين منع الشحيح وغل اليد ، ولحظ أن غل اليد أدل على المنع لأن من غلت يده لا تمتد بالعطاء ، كما لحظ شبها بين إعطاء المسرف وبسط اليد ، ولحظ كذلك أن بسط اليد أقوى في الدلالة على السخاء فاعتبر ذلك من التمثيل ، وعلى كل حال لا مفر لنا من القول بجواز حمل الصورة الواحدة على الكناية وعلى المجاز ولا ضير في ذلك ما دامت تختلف الحيثية التي ينظر إليها في وجه الدلالة ، وقد رأيناهم يرددون الصورة بين المجاز المرسل والاستعارة

---

(١) انظر : أسرار البلاغة ص ٢٨٦ .

(٢) الكشاف ٥١٦/٢ .

بحسب مراعاة وجه التجوّز ، وعلينا أن نذكر الفرق بين غل اليد وبسطها في هذه الآية وغل اليد وبسطها في : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ ﴾ (المائدة:٦٤) ، فالغل والبسط هنا ممكن لأن الخطاب خطاب لمن له يد تغل وتبسط ، والغل والبسط هناك يستحيل أن يكون ، وكان اعتبار الآية هنا من باب الكناية أمراً لا اعتراض عليه . وليس في حاجة إلى التحليل المذكور في الآيات السابقة . إلا أن الزمخشري قد عرض فيها عن دلالة اللزوم إلى دلالة المشابهة . وليس هذا من إطلاق التمثيل على الكناية كما ذكرنا في بحث التمثيل ، لأن الصورة التي ذكرناها هناك لا وجه فيها للمشابهة ، كما أنه لا ضير في أن يكون هذا تمثيلاً لوجود المشابهة كما قلنا ، ولأن المعنى الحقيقي وإن كان ممكنًا إلا أن هنا قرينة مانعة من إرادته ، وهي كون المخاطب غير مغلول اليد ولا مبسوطها بالمعنى الحقيقي فلا محل للنهي ، إلا أن يكون الكلام على المجاز .

وقد توهم العلامة السبكي أن كلام الزمخشري في آية : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ (آل عمران:٧٧) يوهم أن الكناية قد تكون مجازًا ، وأنه إذا أمكنت الحقيقة تصح الكناية والمجاز جميعًا بحسب الإرادة ، وأن الزمخشري قد صرح بذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُم بِهِۦ مِنْ خِطْبَةِ ٱلنِّسَآءِ ﴾ (البقرة:٢٣٥) ، فقال : «الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكروه» ، ثم قال السبكي : «وهذا مخالف لما يقتضيه كلام غيره»[1].

وحمل كلام الزمخشري على ما ذهب إليه السبكي باطل ، لأن الزمخشري أراد بالمجاز في آية : ﴿ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ ﴾ المجاز المتفرع عن الكناية ، وقد صرح به ولم يقصد المجاز المستقل ، أو المجاز المحض ، الذي يكون من أول الأمر مجازًا ، وما ذكره في آية : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ﴾ لا يقصد فيه التعريف

---

(١) شروخ التخليص (عروس الأفراح) ٢٤١/٤ وما بعدها بتصرف .

الجامع المانع للكناية ، وإنما أراد أن يذكر من أوصافها ما يفرق بينها وبين التعريض ، ولا ضير أن يكون هذا الوصف مشتركًا بينها وبين غيرها من فنون البيان الأخرى ، لأن المطلوب فيه أن يكون فاصلاً بينها وبين التعريض .

يقول العلامة سعد الدين في حاشيته المخطوطة على الكشاف معلقًا على كلامة في هذه الآية : « ليس القصد إلى تعريفها حتى يعترض بأن ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له شامل للمجاز ، بل إلى تمييز أحدهما عن الآخر »[1] .

وقد يضاف إلى الكناية ما يزيدها حسنًا وتأثيرًا ، وذلك بذكر ما يشاكلها ويلائمها . يقول في قوله تعالى : ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ فِيٓ أَيَّامٍ مَّعْلُومَٰتٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم مِّنۢ بَهِيمَةِ ٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ (الحج:٢٨) : « وكنى عن النحر والذبح بذكر اسم الله لأن أهل الإسلام لا ينفكون عن ذكر اسمه إذا نحروا أو ذبحوا ، وفيه تنبيه على أن الغرض الأصلي فيما يتقرب به إلى الله أن يذكر اسمه ، وقد حسن الكلام تحسينًا بينًا أن جمع بين قوله : ﴿ وَيَذْكُرُواْ ٱسْمَ ٱللَّهِ ﴾ وقوله : ﴿ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُم ﴾ ، ولو قيل : لينحروا في أيام معلومات بهيمة الأنعام لم تر شيئًا من ذلك الحسن والروعة »[2] .

ويذكر الزمخشري تعدد الكنايات لمعنى واحد ، ويشير إلى بلاغتها ، وهذه طريقة جيدة في تذوق اللغة ، وفقه أسرارها ، يقول في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾ (الفرقان:٢٧) : « عض اليدين والأنامل ، والسقوط في اليد ، وأكل البنان ، وحرق الأسنان والأرم وقرعها ، كنايات عن الغيظ والحسرة ، لأنها من روادفها ، فيذكر الرادفة ويدل بها على المردوف فيرتفع الكلام به في طبقة الفصاحة ، ويجد السامع عنده في نفسه من الروعة والاستحسان ما لا يجده عند لفظ المكنى عنه »[3] .

---

(١) حاشية سعد الدين ورقة ١١٨ .
(٢) الكشاف ٣/١٢٠ .
(٣) المرجع السابق ٣/٢١٨ .

ويذكر الكناية في المفرد وهي كناية بالمعنى اللغوي. يقول في قوله تعالى: ﴿ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ ﴾ (طه:٢٢): «السوء: الرداءة والقبح في كل شيء، فكنى به عن البرص، كما كنى عن العورة بالسوأة، وكان جذيمة صاحب الزباء أبرص فكنُّوا عنه بالأبرص، والبرص أبغض شيء إلى العرب، وبهم عنه نفرة عظيمة، وأسماعهم لاسمه مجَّاجة، فكان جديراً بأن يكنى عنه. ولا ترى أحسن ولا ألطف ولا أحز للمفاصل من كنايات القرآن وآدابه»[(١)].

ويقول في قوله تعالى: ﴿ يُوَٰرِى سَوْءَةَ أَخِيهِ ﴾ (المائدة:٣١): «والسوأة عورة أخيه وما لا يجوز أن ينكشف من جسده، والسوأة الفضيحة لقبحها، قال:

* يا لِقَوْمِي للسَّوْأَةِ السّوْدَاءِ *

أي: الفضيحة العظيمة، فكنى بها عنها»[(٢)].

وفي كنايات المفرد يذكر صوراً من المجاز المرسل ويسميها كناية.

يقول في قوله تعالى: ﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴾ (المدثر:٤): «وقيل هو أمر بتطهير النفس مما يستقذر من الأفعال ويستهجن من العادات. يقال: فلان طاهر الثياب، وطاهر الجيب، والذيل، والأردان، إذا وصفوة بالنقاء من المعايب ومدانس الأخلاق، وفلان دنس الثياب للغادر، وذلك لأن الثوب يلابس الإنسان ويشتمل عليه فكنى به عنه، ألا ترى إلى قولهم: أعجبني زيد ثوبه، كما يقولون: أعجبني زيد عقله، وخلقه، ويقولون: المجد في ثوبه، والكرم تحت حُلَّته»[(٣)] فالتعبير عن الإنسان بثوبه من المجاز المرسل الذي علاقته المجاورة، أو الحالية. ولكن الزمخشري يجعله من الكناية، وقولهم: المجد في ثوبه، إذا كان يراد بالثوب فيه لابسه، فذلك أيضًا من المجاز المرسل، وليس من

---

(١) الكشاف ٤٦/٣.
(٢) المرجع السابق ٤٨٦/١.
(٣) المرجع السابق ٥١٦/٤.

الكناية عن النسبة ، ويمكن أن يكون المثال الواحد كناية لغوية باعتبار ، ومجازًا مرسلاً باعتبار آخر .

وقد ذكر الزمخشري توارد الكناية والمجاز المرسل على كلمة واحدة في أطوار مختلفة ، يقول في قوله تعالى : ﴿ **وَلَـٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا** ﴾ (البقرة:٢٣٥) : «السر وقع كناية عن النكاح الذي هو الوطء ، لأنه مما يُسَر . قال الأعشى :

ولا تَقْـرَبَنْ مـن جَـارَةٍ إن سِـرَّها عليـك حـرامٌ فـانْكِحَنْ أو تأبَّـدا

ثم عبر به عن النكاح الذي هو العقد لأنه سبب فيه كما فعل بالنكاح»[1].

فالسر سبب في النكاح بمعنى العقد باعتبار المعنى المجازي الذي هو الوطء ، أو النكاح بمعنى الوطء ، لذلك صح أن يعبر بالسر عن العقد ، لأن بينهما علاقة السببية .

أما أن يكون السر بمعناه الأصلي القديم وهو ما كان ضد الجهر فإنه لا يصح أن يعبر به عن العقد لأنه لا علاقة بينهما . فالكلمة إذن قد تجاوزت في هذا التعبير طور الحقيقة . وانتقلت إلى طور آخر كانت فيه ذات مدلول مجازي جديد ، ثم انتقلت من هذا المعنى المجازي الجديد إلى معنى مجازي آخر . وهذا لا يمنع أن تظل الكلمة دالة على المعنى الأصلي الذي تفرعت عنه هذه المعاني ، ولو نظرنا إلى كلامه هنا وإلى حديثه عن المجاز والكناية اللذين يصبحان في شهرة الحقيقة ولا يلتفت فيهما إلى المعاني الأصلية ، لقلنا : إن هذه النظرات كانت إحساسًا واضحًا بضرورة بحث تطور الدلالات في الألفاظ . وقد كانت هذه الإرهاصات جديرة بأن تكون بذورًا لدراسة لغوية شاملة ترصد فيها معاني الكلمات ، وما يعتريها من التغيير في تاريخها البعيد .

وما أدرانا فلعل كثيرًا من الكلمات التي نستعملها في معان نعتقد أنها فيها حقيقة لغوية تكون من هذا القبيل من المجاز الذي نسيت حقائقه ، وماتت ،

---

(١) الكشاف ١/٢١٥ ، ٢١٦ .

وابتلعها التاريخ الطويل المجهول لهذه اللغة . ألسنا ننكر كثيرًا من ألفاظها التي نبا عنها الذوق لما أهملها التاريخ أو نبأ عنها الذوق فأهملها التاريخ ، وليس إنكارنا لها مانعًا من أن تكون لغة أدبية يومًا ما ، لها تأثيرها ، وإيحاؤها في فترة من فترات التاريخ اللغوي ، بل قد تكون هذه الألفاظ مرت بزمن ازدهرت فيه وكانت أكثر تداولاً في هذا الزمن المجهول .

لِمَ نستبعد إذن أن تكون كلمات كثيرة من التي نستعملها الآن وتشير معاجمنا إلى معانيها الحقيقية قد انتقلت من معانيها الأولى إلى معان أخرى ، ثم نُسيَ هذا النقل وصارت حقيقة فيما كانت فيه مجازًا ؟ ولعل هذا يكون قد تكرر بالنسبة للكلمة الواحدة ، وكل هذه ضروب من الظن ، لا أستطيع الجزم بقبولها أو رفضها ، وإنما أردت بكل هذا أن أقول إن هذه اللفتات التي أشار إليها الزمخشري في تطور دلالات الألفاظ المجازية أوحت إليه بها عبقرية لغوية نادرة تحس بأبعاد الدرس اللغوي وآفاقه ، وما يجب على الدارس أن يلتفت إليه في هذه الدراسة .

ويذكر الزمخشري أن الكلمات الواسعة المدلول صالحة لأن يكنى بها عن جملة أحداث وأفعال ، فتفيد نوعًا من الاختصار كما في كلمة « فعل » التي يصح أن تكون كناية عن جلمة كاملة أو عدة جمل ، وقد أشرنا إلى هذا في بحث الاختصار ونذكره هنا لأنه أشار إلى الكناية واختلفت آراء الشراح في بيان مراده بها .

يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ** ﴾ (البقرة:٢٤) : « فإن قلت : لم عبر عن الإتيان بالفعل وأي فائدة في تركه إليه ؟ قلت : لأنه فعل من الأفعال تقول : أتيت فلانًا فيقال لك : نعم ما فعلت ، والفائدة فيه أنه جار مجرى الكناية التي تعطيك اختصارًا ووجازة تغنيك عن طول المكنى عنه ، ألا ترى أن الرجل يقول : ضربت زيدًا في موضع كذا على صفة كذا ، وشتمته ، ونكلت به ، ويعد كيفيات وأفعالاً ، فتقول : بئسما فعلت ،

ولو ذكرت ما أثبته عنه لطال عليك ، وكذلك لو لم يعدل عن لفظ الإتيان إلى لفظ الفعل لا أستطيل أن يقال : فإن لم تأتوا بسورة من مثله ولن تأتوا بسورة من مثله[1] .

وقد ذهب بعض البلاغيين إلى أنه يريد بالكناية هنا الضمير المبني على الاختصار ودفع التكرار . وقد ورد على هذا أن الضمير كناية في الأسماء ، وما هنا فعل ، وإذا قيل : إن الكناية هنا ما قابلت المجاز لأن الفعل عام كنى به عن خاص ، رد هذا بأنه يكون حينئذ كناية لا جاريا مجراها ، وقد يعتذر بأن الملازمة ليست متساوية ، لأن الفعل أعم مطلقًا ، وحصول الانتقال منه بمعونة المقام . فلذلك حكم بجريانه مجراها .

هذا شيء مما قاله البلاغيون[2] في تفسير الكناية في هذا النص .

والواقع أننا لسنا في حاجة إلى تفسيرها بالضمير لأنه ليس في كلامه ما يشعر بصحة هذا التفسير ، وأنه لا ضير علينا إذا فهمناها كما نفهم كلمة الكناية في استعمالاته ، أي الكناية الاصطلاحية أو اللغوية ، وهي هنا أقرب إلى اللغوية ، وليس قوله : «جاريا مجرى الكناية» صالحًا لأن يعترض به علينا حتى نذهب إلى تفسير آخر . أو نحاول التماس شيء من الملازمة ، فإن الزمخشري ذكر هذه الكناية في آية أخرى وقال إنها كناية ، ولم يقل جارية مجراها، يقول في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِّنَ ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾ (يونس:١٠٦) : «فإن فعلت : معناه فإن دعوت من دون الله ما لا ينفعك ولا يضرك ، فكنى عنه بالفعل إيجازًا»[3].

ويذكر الزمخشري من فوائد الكناية زيادة على الاختصار الذي يكرره في مواضعها وعلى تأثير الصورة المكنى بها ، لأنها وإن كانت غير مقصودة بالنفي

---

(١) الكشاف ٧٦/١ .

(٢) انظر : الحاشية الفائقة للسيد الشريف ١٩١/١ وحاشية الشهاب ٤٩/٢ .

(٣) الكشاف ٢٩٣/١ .

والإثبات فإن لها دخلاً في الإيحاء والتأثير كما قلنا ، يذكر من فوائد الكناية أنها قد تكون مظهراً لشرف المكنى عنه وتعظيمه ، كما أن عكسها وهو التصريح قد يكون مظهراً للتنفير عن المكنى عنه وتحقيره .

يقول في قوله تعالى : ﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ ﴾ (مريم:٢٠) : « جعل المس عبارة عن النكاح الحلال لأنه كناية عنه كقوله تعالى : ﴿ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ ﴾ (الأحزاب:٤٩) ، ﴿ أَوْ لَـٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ (النساء:٤٣) ، والزنا ليس كذلك إنما يقال فيه : فجر بها ، وخبث بها ، وما أشبه ذلك . وليس بقمن أن تراعى فيه الكنايات والآداب »[1].

التعريض :

وإدراك المعنى المعرض به في الأساليب الأدبية لا يستطيعه إلا من أوتي مقدرة على الفهم والتذوق ، وليس الفهم الأدبي وقوفًا عند المدلولات اللغوية للأساليب ، وإنما هو ذهاب وراء هذه النصوص ، وبحث في أضواء كلماتها ، وتسمع لخافيات إيحاءاتها ، والناس في هذا مختلفون كل حسب قدرته .

وقد كان الزمخشري بلاغيًّا مرهف الحس دقيق الشعور ، نافذًا بطبيعته الأدبية إلى ما وراء ظاهر النصوص ، وهذه القدرة تتجلى في إدراكه لما توحي به الأساليب من المعاني البعيدة عن متن ألفاظها .

وقد كان الزمخشري أول دارس يحدد فرقًا دقيقًا بين الكناية والتعريض كما قلت ، وهو بهذا يخالف عبد القاهر الذي جعل التعريض رديفًا للكناية.

يقول الزمخشري في الفرق بين الكناية والتعريض :

« الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له ، كقولك : طويل النجاد والحمائل لطويل القامة . وكثير الرماد للمضياف ، والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكره ، كما يقول للمحتاج إليه : جئتك لأسلم عليك ،

---

(١) الكشاف ٣/٧ .

ولأنظر وجهك الكريم ، ولذلك قالوا : وحسبك بالتعريض مني تقاضيًا ، وكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على الغرض ، ويسمى التلويح ، لأنه يلوح منه ما يريد»[1].

وقد سبق أن ناقشنا ما ذكره في تعريف الكناية ، ونقول هنا : إن ما ذكره في تعريفه التعريض لم يستطع أحد من العلماء المدققين أن يغير فيه كلمة واحدة فقد قالوا في تعريفه : إنه إمالة الكلام إلى عرض ـ أي جانب ـ يدل على المقصود»[2] .

وهذا التعريف مأخوذ من كلام الزمخشري السابق أي من قوله : والتعريض أن تذكر شيئًا تدل به على شيء لم تذكره .

والسبب في أن كان تعريفه للكناية في هذا الموضع غير دقيق حتى كان شاملاً لأنواع المجاز كلها ، وكان تعريفه للتعريض دقيقًا حتى لم يصح أن يطلق إلا عليه . السبب في ذلك أنه يعلم أن الكناية قد سبقه بتعريفها علامة القرن الخامس عبد القاهر ، أما التعريض فإنه أول من وضع له تعريفًا علميًّا ، فكان من الضروري أن يراعى فيه أصول التعاريف .

وقد كان كلامه في التعريض مثيرًا لمسألة شغلت البلاغيين بعده ، واضطربت أقوالهم فيها ، ذلك أنهم قد فهموا ـ مما ذكره هنا ـ أن الكلام غير مستعمل في المعنى التعريضي ، فقيل : كيف يدل الكلام على معنى دلالة صحيحة ، وهو غير مستعمل فيه على طريق الحقيقة ، أو على طريق المجاز ، ومن هنا ظهرت فكرة مستتبعات التراكيب ، وهي وإن كانت فكرة تائهة في الدراسة البلاغية، إلا أنها ومضة أدبية كان ينبغي أن تكون أكثر وضوحًا وإبرازًا، لأنها تعني فهم ما وراء المدلولات اللغوية للتراكيب في التعبير الأدبي ، وواضح

---

(١) الكشاف ١/٢١٥ .

(٢) حاشية السيد الشريف على المطول ص ٤١٤ .

أن النص الأدبي إنما تقاس قيمته بثراء معانيه وإيحاءاته ، وأن النصوص الأدبية الخالدة هي التي لا ينتهي مددها الروحي والنفسي . وهذا من أسرار الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم . والحق أن تقدم بعض التفاسير يرجع إلى الاجتهاد في كشف آفاق جديدة لمدلول الآية ، أعني البحث الجاد الدؤوب في رؤية مستتبعات التراكيب .

ونعرض هنا بعض النماذج التي كان يلتفت فيها إلى المعاني التعريضية في الآيات القرآنية .

يقول في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَدَةً عِندَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:١٤٠) : « وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد ﷺ بالنبوة في كتبهم وسائر شهاداته »[١] .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ ﴾ (البقرة:١٧٤) : « تعريض بحرمانهم حال أهل الجنة في تكرمة الله إياهم بكلامه »[٢].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴾ (آل عمران:٦٤) : « ويجوز أن يكون من باب التعريض،ومعناه اشهدوا واعترفوا، بأنكم كافرون ، حيث توليتم عن الحق بعد ظهوره »[٣].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسْتَكَانُواْ ﴾ (آل عمران:١٤٦) : « تعريض بما أصابهم من الوهن والانكسار عند الإرجاف بقتل رسول الله ، وبضعفهم عن مجاهدة المشركين ، واستكانتهم حين أرادوا أن يعتضدوا بالمنافق عبد الله بن أبي في طلب الأمان من أبي سفيان »[٤].

ويقول في قوله تعالى : ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ وَكَرِهُوٓاْ أَن يُجَٰهِدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾ (التوبة:٨١) : « أن

---

(١) الكشاف ١٤٧/١ ، ١٤٨ .
(٢) المرجع السابق ١٦٢/١ .
(٣) المرجع السابق ٢٨٤/١ .
(٤) الكشاف ٣٢٦/١ .

يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم» تعريض بالمؤمنين بتحملهم المشاق العظام لوجه الله تعالى ، وبما فعلوا من بذل أموالهم ، وأرواحهم في سبيل الله تعالى ، وإيثارهم ذلك على الدعة والخفض وكره ذلك المنافقون ، وكيف لا يكرهونه وما فيهم ما في المؤمنين من باعث الإيمان ودواعي الإيقان» (الكشاف ٢/٢٣٢) .

ويقول في قوله تعالى : ﴿ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ ﴾ (يوسف:٥٢) : « وكأنه تعريض بامرأته في خيانتها أمانة زوجها ، وبه في خيانته أمانة الله حين ساعدها بعد ظهور الآيات على حبسه»[١] .

وبالتأمل في هذه النصوص تلحظ أن في سياقها أحوالا موحية بالمعاني التعريضية ، فإذا كانت الآية تسم الذي يكتم شهادة الله بأشد الظلم ، فإن هناك نفرًا من أهل الكتاب عرفوا شهادة الله لمحمد عليه الصلاة والسلام في كتبهم ثم كتموها .

وإذا كانت الآية تصف إعراض الله عن الكافرين ، فهناك مؤمنون يأملون إقبال الله عليهم .

وإذا كان هناك من كره أن يجاهد بنفسه ، فإن هناك من جاهد .

وإذا كان هناك من صدق فإن هناك من كذب ، وهكذا كانت المقامات والأحوال ملهمة المعاني التعريضية .

وقد ذكر الزمخشري نوعًا من التعريض لا أحسب أنه يختلف عن التعريض المذكور في هذه النصوص . وذلك هو ما يعرض به المخاطب ليقي نفسه الوقوع في الكذب ، أو هو الكلام الذي يذكره المتكلم وهو صادق ليشغل به مخاطبه عن شيء لا يريد المتكلم من مخاطبه أن يتجه إليه ، كما في قول موسى عليه السلام فيما حكاه القرآن : ﴿ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ ﴾ (الكهف:٧٣)

---

(١) الكشاف ٢/٧٤ .

«فقد أخرج الكلام في معرض النهي عن المؤاخذة بالنسيان لتوهم أنه قد نسي بسطا لعذره في الإنكار».

قال الزمخشري : «وهو من معاريض الكلام التي يتقى بها الكذب مع التوصل إلى الغرض كقول إبراهيم : هذه أختي ، وإني سقيم»[1] .

ولما نظر إبراهيم عليه السلام في علم النجوم وقال لقومه : إني سقيم . فهموا منه أنه مشارف للإصابة بالطاعون ، وكان القوم مصابين به ، ففروا منه ، ويقول الزمخشري في بيان قصده عليه السلام : والذي قاله إبراهيم عليه السلام معراض عن الكلام ، ولقد نوى به أن من في عنقه الموت سقيم ، ومنه المثل : كفى بالسلامة داء ، وقول لبيد :

فَدَعَوْتُ رَبِّي بالسلامة جَاهِدًا ... لِيُصِحَّنِي فَإِذَا السلامَةُ دَاءِ

وقد مات رجل فجأة فالتفت عليه الناس ، وقالوا : مات وهو صحيح ، فقال أعرابي : أصحيح من الموت في عنقه» ؟[2] .

ولإبراهيم عليه السلام تعريض آخر لما سأله قومه : أأنت فعلت هذا بآلهتنا؟ قال عليه السلام : ﴿ **بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا** ﴾ (الأنبياء:٦٣) .

يقول الزمخشري : «هذا من معاريض الكلام ، ولطائف هذا النوع لا يتغلغل فيها إلا أذهان الراضة من علماء المعاني ، والقول فيه أن قصد إبراهيم صلوات الله عليه لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم . وإنما قصد تقريره لنفسه ، وإثباته لها ، على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم ، وهذا كما لو قال لك صاحبك وقد كتبت كتابًا بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط : أأنت كتبت هذا ؟ وصاحبك أمي لا يحسن الخط ، ولا يقدر إلا على خرمشة فاسدة ! فقلت له : بل كتبته أنت ، كان قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به ، لا نفيه عنك وإثباته

---

(١) الكشاف ٢/٥٧٤ .

(٢) المرجع السابق ٤/٣٨ .

للأمي أو المخرمش ، لأن إثباته والأمر دائر بينكما للعاجز منكم استهزاء به وإثبات للقادر »[1].

وقد كان الزمخشري يلمح ما في صورة التمثيل من التعريض ، ويعتبر المعاني التعريضية فيها من الرموز البالغة في اللطف والخفاء ، وأنه لا يتنبه إليها إلا القليل من ذوي الفطنة من العلماء .

يقول في قوله تعالى : ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٍ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا ﴾ (التحريم:١٠) : « وفي طي هذين التمثيلين تعريض بأمي المؤمنين المذكورتين في أول السورة ، وما فرط منهما من التظاهر على رسول الله ﷺ بما كره ، وتحذير لهما على أغلظ وجه وأشده ، لما في التمثيل من ذكر الكفر ، ونحوه في التغليظ قوله تعالى : ﴿ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ (آل عمران:٩٧) وإشارة إلى أن من حقهما أن تكونا في الإخلاص والكمال فيه كمثل هاتين المؤمنتين ، ولا تتكلا على أنهما زوجا رسول الله ، فإن ذلك الفضل لا ينفعهما إلا مع كونهما مخلصتين ، والتعريض بحفصة أرجح ، لأن امرأة لوط أفشت عليه كما أفشت حفصة على رسول الله ، وأسرار التنزيل ورموزه في كل باب بالغة من اللطف والخفاء حدا يدق عن تفطن العلماء ويزل عن تبصرهم »[2].

قلت : إن الزمخشري في تعريفه للتعريض أثار مسألة هامة لدى البلاغيين ، وهي وجه الدلالة على المعنى التعريضي . وكان مما لا يقبله العقل عند العلامة سعد الدين أن يدل الكلام على معنى دلالة صحيحة وهو ليس حقيقة فيه ولا مجازًا . والحق أن الزمخشري قرر أن الكلام الذي يلوح منه معنى تعريضي قد يكون حقيقة كما ذكرنا في الأمثلة السابقة فهي حقائق في معانيها ،

---

(١) الكشاف ٩٨/٣ .

(٢) المرجع السابق ٤٥٨/٤ .

والمراد منها ، وإن عرضت بما ذكر ، وقد يكون التعريض من الأمثال المضروبة ، كما في آية امرأة نوح وامرأة لوط وامرأة فرعون ، وكما في قصة داوود عليه السلام حين دخل عليه الخصم ففزع منهم . والزمخشري يقول تعقيبًا على هذا التمثيل ، أو هذه القصة : « فإن قلت : لم جاءت على طريقة التمثيل والتعريض دون التصريح ؟ قلت : لكونها أبلغ في التوبيخ من قبل أن التأمل إذا أداه إلى الشعور بالمعرض به كان أوقع في نفسه ، وأشد تمكنًا من قلبه ، وأعظم أثرًا فيه ، وأجلب لاحتشامه ، وحيائه . وأدعى إلى التنبه على الخطأ فيه ، من أن يبادره به صريحًا ، مع مراعاة حسن الأدب بترك المجاهرة »[1] ، وقوله : إنه أبلغ من قبل أن التأمل إذا أداه إلى الشعور بالمعرض به كان أوقع في نفسه ، تفسير لأثر التعريض يقوم على فهم لأحوال النفس ، حيث تنقاد دائمًا إلى ما تهتدي إليه بتفكيرها وتأملها .

وقد انتهى البلاغيون في بيان وجه دلالة التعريض إلى ما لخصه العلامة السيد الشريف وذكره البناني في حاشيته على مختصر السعد من أن المعنى التعريضي مقصود من الكلام إشارة وسياقًا ، لا استعمالاً ، فجاز أن يكون اللفظ مستعملا في معناه الحقيقي ، أو المجازي ، أو المكنى عنه ، وقد دل به ـ أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك المعاني ـ على مقصود آخر بطريق الإمالة إلى عرض ، فالتعريض يجامع كلا من الحقيقة والمجاز والكناية »[2].

وهذا راجع إلى كلام الزمخشري الذي ذكرناه .

* * *

(١) الكشاف ٦٤/٤ .

(٢) تقرير الشمس الإنبابي ٣٣٨/٤ .